برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 4-2012/6/8

مسائل التنظيم والإدارة

البند 13 من جدول الأعمال

التقرير الأمني لبرنامج الأغذية العالمي

للعلم*

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2012/13-D
20 April 2012
ORIGINAL: ENGLISH

* وفقاً لقرارات المجلس التنفيذي بشأن التسيير والإدارة التي اعتمدت في الدورة السنوية والدورة العادية الثالثة لعام 2000، فإن الموضوعات المقدمة للمجلس للعلم والإحاطة ينبغي عدم مناقشتها إلاّ إذا طلب أحد أعضاء المجلس ذلك تحديداً قبل بداية الدورة ووافق رئيس المجلس على الطلب على أساس أن المناقشة تتفق مع الاستخدام السليم لوقت المجلس.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة الأمن الميداني ومنسق شؤون الأمن في **البرنامج:** السيد S. Gluning رقم الهاتف: 066513-2177

يمكنكم الاتصال بالسيدة I. Carpitella، كبيرة المساعدين الإداريين لوحدة خدمات المؤتمرات، إن كانت لديكم أسئلة تتعلق بتوفر الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على الهاتف رقم: (066513-2645).

ملخص

تقدِّم هذه الوثيقة معلومات عن آخر المستجدات بشأن التهديدات التي تمس أمن وسلامة موظفي **البرنامج** وممتلكاته وشركائه والمتعاقدين معه. وقد تأثرت عمليات **البرنامج** في عام 2011 بعدة عوامل، منها الانتفاضة التي اندلعت في تونس وامتدت إلى بلدان أخرى في شمال أفريقيا والشرق الأوسط وما صاحبها من مستويات كبيرة من الانفلات الأمني، والحرب الأهلية التي نشبت في كوت ديفوار، وجنوب السودان الذي أصبح دولة مستقلة لها مشاكلها الداخلية الخاصة، واستمرار النزاعات في أفغانستان وإثيوبيا وباكستان والصومال. وباتت المخاطر الأمنية في كثير من البلدان أكثر تعقدا.

على أن عدد الحوادث الأمنية لم يطرأ عليه تغيير يذكر عما كان عليه الحال في عام 2010 حيث أبلغ عن وقوع 54 حادثاً بين كل 000 1 موظف. وتنوعت الحوادث، وإن ظلت الحوادث المرتكبة بدوافع إجرامية تشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد موظفي **البرنامج** وممتلكاته، وظلت الحوادث الإرهابية تمثل أقل نسبة.

وتعبِّر هذه الأرقام عن فعالية تدابير إدارة المخاطر الأمنية في **البرنامج**، مثل توفير معدات متخصصة وموظفين متخصصين، والتحسينات في مباني **البرنامج**، والتغييرات الإجرائية. وتفصل هذه الوثيقة جهود شعبة الأمن الميداني في التصدي للتحديات الأمنية المتزايدة التي تواجه **البرنامج**. وفيما يلي تدابير التخفيف من المخاطر الأمنية في عام 2012:

- وضع إطار مؤسسي للأمن، بما في ذلك عمليات التخطيط وتخصيص الموارد والعمليات التنظيمية، بما يعبِّر عن أهمية الأمن في **البرنامج**؛
- وضع نهج مبتكر ومرن واستباقي في إدارة المخاطر الأمنية لتمكين **البرنامج** من تحقيق أهدافه؛
- تحسين الاتصال على كافة المستويات من أجل تعزيز التفاهم والثقة؛
- تعزيز ثقافة الأمن في **البرنامج**.

وتشكل المخاطر جزءاً حتمياً لا يتجزأ من النموذج التشغيلي في **البرنامج**. وعلى ضوء ذلك، تهدف شعبة الأمن الميداني إلى ضمان تكامل إدارة الأمن مع نظام إدارة المخاطر في **البرنامج** والتأكد من أن التدابير الأمنية عملية وفعالة من حيث التكلفة.

وتقضي خطة الإدارة (2012-2014) برصد اعتماد لحساب خاص للأمن من أجل تغطية تكاليف بواقع 9.6 مليون دولار أمريكي فيما يتصل بإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، و7.3 مليون دولار أمريكي لصندوق الطوارئ الأمنية. وسوف تستخدم سلفة قدرها 16.9 مليون دولار أمريكي من مرفق رأس المال العامل لسداد تلك المبالغ. وسوف يستخدم مبلغ يصل إلى 10 ملايين دولار أمريكي من الحساب العام لسداد المبالغ التي لا يمكن تحميلها على المشاريع. وتبحث شعبة الأمن الميداني وشعبة الميزانية والبرمجة الآليات الممكنة لاسترداد التكاليف. وسوف ترخص لجنة أمن المباني اعتباراً من عام 2012 تكلفة التحسينات الأمنية الهيكلية وسترصد تلك التكلفة في الميزانية ضمن تكاليف الدعم المباشرة في المكاتب القطرية بالتشاور مع شعبة الأمن الميداني.

وبلغت حصة **البرنامج** المتوقعة من التكاليف المتصلة بالميدان التي تكبَّدتها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في الفترة 2010-2011 ما قيمته 24.4 مليون دولار أمريكي. ويستند الرقم لعام 2012، وهو 9.6 مليون دولار أمريكي، إلى عدد موظفي

البرنامج في الميدان حسب ما حددته وثيقة مجلس الرؤساء التنفيذيين "ترتيبات تقاسم التكاليف للأنشطة الممولة بصورة مشتركة" (CEB/2009/HLCM/FB/8). ويشير استعراض ميزانية إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن إلى أن حصة **البرنامج** من تكاليف عام 2012 ستزداد على الأرجح لتصل إلى 11 مليون دولار أمريكي.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "التقرير الأمني لبرنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.A/2012/13-D).

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

الخلفية

1- يتضمن هذا التقرير ما يلي: 1) معلومات عن آخر المستجدات بشأن التهديدات التي تمس أمن وسلامة موظفي **البرنامج** وأصوله وشركائه والمتعاقدين معه؛ 2) عرض لأعمال شعبة الأمن الميداني في التصدي للتحديات الأمنية المتزايدة التي تواجه **البرنامج**؛ 3) استراتيجية من أجل بناء ثقافة أمنية تكفل فهم المديرين في **البرنامج** لبيئة المخاطر ودعمهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر.

2- ويتضمن التقرير أيضاً معلومات عن حصة **البرنامج** من التكاليف المتصلة بالميدان فيما يخص إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن للفترة 2011-2012، وصندوق الطوارئ الأمنية. وكان المجلس خلال دورته العادية الأولى لعام 2011 قد أحاط علماً بالوثيقة المعونة "مذكرة إعلامية عن تمويل ترتيبات إدارة الأمن" (WFP/EB.1/2011/12-B) وطلب إبلاغه دورياً عن التقدم المحرز وعن أي تغييرات تطرأ على حصة **البرنامج** في التكاليف أو في آلية تقاسم التكاليف.

استعراض الأمن الميداني في البرنامج

3- يهدف نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن إلى تمكين منظمات الأمم المتحدة والجهات الشريكة المنفذة من تحقيق أهدافها رغم ما تواجهه من تهديدات أمنية. ويعمل **البرنامج** في بيئة متقلبة تسودها مجموعة متنوعة من الشواغل الأمنية التي لا تقتصر على تعمد استهداف الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وهو ما بدا واضحاً في الهجوم الذي وقع مؤخراً في عام 2011 على مقر الأمم المتحدة في أبوجا، ولكنها تتسع لتشمل العنف الذي تحركه دوافع اقتصادية وسياسية وكذلك الأخطار البيئية التي تشكل معوقات تشغيلية يومية. وأثارت تطورات أخرى قلقاً إزاء الاتجاهات الأمنية، بما في ذلك الربيع العربي في عام 2011 الذي زعزع استقرار بعض بلدان شمال أفريقيا، والنزاعات المستعصية على الحل، والأزمة الاقتصادية العالمية.

4- وبالنظر إلى أن المخاطر تشكل جزءاً لا مفر منه في العمليات فإن **البرنامج** يصمم تدابيره الأمنية لتعزيز أمن العاملين وإدارة المخاطر الأمنية من أجل تيسير العمليات أكثر من تقييد الأنشطة. والهدف من تلك التدابير هو توفير "الأمن المناسب في الوقت المناسب وفي المكان المناسب". وسوف تواصل شعبة الأمن الميداني تقديم الدعم التشغيلي والخبرة التقنية والقيادة الأمنية وإدارة وتحليل المخاطر لتمكين المديرين في **البرنامج** من فهم بيئة المخاطر واتخاذ قراراتهم بناءً على ذلك.

5- وفيما يلي أهداف شعبة الأمن الميداني للفترة 2012-2016:

- وضع إطار مؤسسي للأمن، بما في ذلك عمليات التخطيط وتخصيص الموارد والعمليات التنظيمية، بما يعبِّر عن أهمية الأمن في **البرنامج**؛
- وضع نهج مبتكر ومرن واستباقي في إدارة المخاطر الأمنية لتمكين **البرنامج** من تحقيق أهدافه؛
- تحسين الاتصال على كافة المستويات من أجل تعزيز التفاهم والثقة؛
- تعزيز ثقافة الأمن في **البرنامج**.

6- وترتبط المخاطر الأمنية بالأعمال العدائية المحتملة في الميدان كما ترتبط بهوية **البرنامج** وعملياته. وضماناً لدمج إدارة الأمن في إدارة المخاطر في **البرنامج**، تهدف شعبة الأمن الميداني إلى التأكد من أن التخفيف من المخاطر الأمنية لا يولّد مخاطر بديلة. من ذلك أن تدابير تعزيز أمن المباني قد تبدو سلبية في نظر المجتمعات المحلية التي ترى أنها تباعد بين الموظفين والمستفيدين. وعلى ضوء ذلك، توازن شعبة الأمن الميداني بين أهداف البرامج والمخاطر التي تمس سلامة وأمن الموظفين، وتتخذ خيارات التخفيف من المخاطر في إطار استراتيجية شاملة.

7- ومع ذلك تظل هناك في كثير من الأحيان مخاطر متبقية. وبالنظر إلى أن **البرنامج** يقبل المخاطر في سياق واجباته الأخلاقية أكثر منها مسألة تتعلق بالتكاليف والفوائد حتى عندما تتاح بدلات مالية ملائمة للأمن، تهدف شعبة الأمن الميداني إلى ضمان أن تكون التدابير الأمنية عملية وفعالة من حيث التكلفة.

8- وسوف تواصل شعبة الأمن الميداني عملها مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن والهيئات الأخرى لوضع سياسات ومعايير تعزز السلامة والأمن في الأمم المتحدة؛ وتعزيز مرونة الاستجابة للحالة الأمنية المتغيرة من خلال الأخذ بنظام لا مركزي في اتخاذ القرارات. ولم يتبلور تماماً حتى الآن مفهوم تقبّل المخاطر، ولكن شعبة الأمن الميداني ستدعم المجلس التنفيذي في الاشتراك في إدارة المخاطر. وسوف تسعى الشعبة على وجه الخصوص إلى بناء ثقافة المخاطر الأمنية في **البرنامج** من أجل ضمان تفهم المديرين لإجراءات التخفيف، وتوفير التوجيه للموظفين بشأن مستويات المخاطر التي يتعرضون لها أو التي قد يُسمح لهم بتحملها.

9- وبالنظر إلى أن قدرة بعض الحكومات المضيفة محدودة في بيئات معيَّنة فإن **البرنامج** يظل معرَّضاً لخطر متأصل من انعدام الأمن. وعندما تخرج تلك المخاطر عن نطاق سيطرة الجهات الفاعلة الإنسانية، تدعم شعبة الأمن الميداني عملية تحديد درجة الأهمية الحيوية لبرامج **البرنامج** في تقرير متى ترجح كفة الواجب الأخلاقي بتقديم المعونة والمساعدة على كفة تلك المخاطر.

الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته وموظفي شركاء البرنامج

نظرة عامة

10- تم في عام 2011 الإبلاغ عن وقوع 895 حادثاً أمنياً لموظفي **البرنامج** وممتلكاته والمتعاقدين معه وشركائه[1]، أي بانخفاض نسبته 3 في المائة عن عام 2010، وإن كانت لا تزال أعلى من مستويات عام 2008 بنسبة 12 في المائة وبنسبة 22 في المائة عن عام 2009. وتؤكد هذه الأرقام اتجاه الحوادث الأمنية نحو الزيادة منذ عام 2005 عندما بدأ **البرنامج** في تسجيل وتحليل الحوادث الأمنية (انظر الشكل 1)[2].

11- وبلغ عدد الحوادث التي تعرض لها موظفو **البرنامج** وممتلكاته 786 حادثاً في عام 2011 مقارنة بما عدده 785 حادثاً في عام 2010. ومن بين تلك الحوادث، تعلق 646 حادثاً بموظفي وممتلكات **البرنامج** فقط، وشمل 140 حادثاً موظفي **البرنامج** وممتلكاته وكذلك موظفي وممتلكات المتعاقدين أو الشركاء. ووقع 248 حادثاً شمل موظفي وممتلكات المتعاقدين والشركاء، بما في ذلك الحوادث التي شملت أيضاً **البرنامج**. ومن بين الحوادث التي شملت موظفي **البرنامج**

[1] يستند هذا التحليل إلى تقرير الحوادث الأمنية الذي حصلت عليه شعبة الأمن الميداني.

[2] توجد جميع الأشكال في الملحق. وكذلك الشكلين 5 و13.

وممتلكاته، وقع 491 حادثاً في أثناء أداء مهام العمل؛ ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 12 في المائة عن الحوادث المرتبطة بالعمل التي بلغ عددها 553 حادثاً في عام 2010.

12- ولا تزال الجريمة تشكل الخطر الرئيسي الذي يهدد موظفي **البرنامج** وممتلكاته. وتشكل الجريمة 67 في المائة من الحوادث التي شملت موظفي **البرنامج** وممتلكاته. وشكلت الأخطار 23 في المائة من تلك الحوادث، والنزاع المسلح 5 في المائة، والاضطرابات المدنية 4 في المائة، والإرهاب 1 في المائة. ويتفق هذا الاتجاه مع أعداد الحوادث التي لوحظت في السنوات السابقة.

الحوادث الأمنية حسب النوع

الحوادث الأمنية الحرجة[3]

⇦ *وفيات الموظفين*

13- لم تقع وفيات بسبب العنف في عام 2010، غير أن أربعة من موظفي **البرنامج** قضوا نحبهم جراء أعمال عنف في أثناء أدائهم مهام عملهم في عام 2011. وقتل كبير مساعدي البرامج Santino Pigga Alex Wani عندما تعرضت قافلة من شاحنات أحد شركاء **البرنامج** لكمين في جنوب السودان. وقُتل السائق فرحان حمزة في منطقة صومالي من إثيوبيا في كمين مماثل أصيب فيه موظف آخر من **البرنامج** إصابة خطيرة وخطف آخران. وقتل الموظفان محيي الدين يارو ومحمد سالاد إثر إصابتهما بأعيرة نارية من أحد المشردين داخلياً في جنوب وسط الصومال. وراح موظفان من **البرنامج** ضحية حوادث في أثناء أداء مهام عملهما، هما مساعد اللوجستيات Augustin Kasongo الذي قُتل عندما تحطمت طائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسائق Swaibu Okecha الذي راح ضحية حادث سير في أوغندا؛ وقتل موظف آخر في حادث سير خارج أوقات العمل الرسمية في ملاوي. وتوفي موظفان لأسباب طبيعية.

⇦ *إصابات الموظفين*

14- انخفض للسنة الثانية على التوالي عدد الموظفين الذين لحقت بهم إصابات خطيرة جراء أعمال العنف في أثناء أداء مهام عملهم. وتعرض موظفان لإصابات خطيرة، أحدهما في إثيوبيا والآخر في غينيا؛ وأصيب خمسة موظفين جراء أعمال عنف بينما كانوا خارج العمل.

الجدول 1: عدد موظفي البرنامج الذين قتلوا أو أصيبوا بسبب أعمال العنف (2005-2011)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القتلى	–	–	4	4	9	-	4
المصابون	9	2	5	17	23	14	7

[3] الحوادث التي تفضي إلى وفاة أو إصابة أو اختطاف، أو خطف.

15- وتعرض خمسة موظفين آخرين لإصابات في حادثين مرتبطين بالعمل.

⇦ *الوفيات والإصابات بين موظفي المتعاقدين/الشركاء*

16- قُتل ثلاثة من موظفي المتعاقدين والشركاء مع **البرنامج** في أحداث عنف منفصلة في أفغانستان، وقُتل اثنان من موظفي شركاء **البرنامج** في الصومال، وموظف في السودان. وراح موظفان في الشركات المتعاقدة مع **البرنامج** ضحايا حوادث سير في هايتي في أثناء دعم العمليات.

الجدول 2: موظفو المتعاقدين والشركاء الذين قتلوا أو أصيبوا بسبب أعمال عنف أثناء تقديم خدمات للبرنامج

	2008	2009	2010	2011
القتلى	13	6	6	8
المصابون	5	11	22	7

17- وأصيب سبعة من موظفي المتعاقدين والشركاء بسبب العنف في أثناء أداء مهام عملهم خلال عام 2011، ويمثل ذلك انخفاضاً ملموساً مقارنة بعام 2010. ووقعت حوادث عنف أسفرت عن وقوع إصابات بين موظفي الشركاء والمتعاقدين في جمهورية أفريقيا الوسطى وباكستان والصومال وجنوب السودان والسودان. وأصيب موظفان من موظفي الشركات المتعاقدة مع **البرنامج** إصابات بالغة في حوادث سير مرتبطة بالعمل.

⇦ *حالات الاختطاف والخطف*

18- اختطف موظفان من **البرنامج** عندما تعرضت قافلة تابعة **للبرنامج** لكمين في منطقة صومالي بإثيوبيا وأطلق سراحهما بعد 46 يوما؛ وقتل موظف وأصيب آخر إصابات خطيرة في نفس الحادث. وتعرض موظفان لعملية "خطف لفترة قصيرة"[(4)] في حادثين منفصلين في غواتيمالا وهندوراس.

19- واختطف سبعة من موظفي الشركاء وسبعة من العاملين لدى المتعاقدين مع **البرنامج** في ستة حوادث في أفغانستان والفلبين والسودان في عام 2011. وانتهت خمسة من تلك الحوادث بعد فترة وجيزة، ولكن ثلاثة من موظفي خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية اختطفوا في 13 يناير/كانون الثاني 2011 في دارفور وظلوا محتجزين لمدة 145 يوما. ويمثل خطف عمال المعونة الأجانب بغرض الحصول على فدية أحد المخاطر الرئيسية التي تشكل تهديداً في دارفور.

20- وتشكل حالات الاختطاف التي بلغت 14 حالة بين موظفي المتعاقدين أو الشركاء في عام 2011 زيادة بنسبة 180 في المائة مقارنة بعدد حالات الاختطاف/الخطف في عام 2010، وهو ما يعبِّر عن اتجاه صاعد في استهداف عمال المعونة.

21- ونجمت معظم الحوادث الأمنية الحرجة عن العنف. وتسببت الهجمات المسلحة في معظم الوفيات والإصابات الخطيرة بين موظفي **البرنامج** والمتعاقدين والشركاء في أثناء أداء مهام عملهم. ونجمت الوفيات في صفوف موظفي **البرنامج** عن استخدام أسلحة نارية في حادثين، ووقعت حالة وفاة واحدة بسبب حادث سير، وحالة أخرى في موقع أحد البرامج؛ وشملت الأسلحة الأخرى المستخدمة في الهجمات التي قتل أو اختطف فيها موظفون أجهزة تفجير مرتجلة. وكان

(4) شكل من أشكال الخطف تحتجز فيه الضحية لفترة قصيرة بدافع الحصول على فدية تكون صغيرة نسبياً ويسهل دفعها وذلك في العادة باستخدام البطاقة المصرفية للضحية لسحب أموال من أجهزة الصرف الآلي لعدة أيام.

هناك استخدام للأسلحة أو تهديد باستخدامها في حالات الاختطاف. ونجمت وفيات وإصابات موظفي **البرنامج** غير المرتبطة بحالات العنف أساساً عن حوادث سير، ووقعت إحدى حالات الوفاة في حادث تحطم طائرة.

الحوادث الأمنية المهمة

⇦ *إخلاء ونقل الموظفين جراء تدهور الحالة الأمنية*

22- وقعت سبع حالات إخلاء لموظفين في عام 2011 بسبب تدهور الظروف الأمنية، منها ثلاث حالات في ليبيا، وواحدة في السودان وواحدة في كل من مصر وكوت ديفوار واليمن. ولم تقع أي حالات إخلاء مرتبطة بالأمن في عام 2010.

23- وتعيَّن نقل الموظفين إلى مناطق أكثر أمناً في نفس البلد في 13 مناسبة، خمس منها في السودان، وأربع في اليمن، ومرتان في جنوب السودان، ومرة واحدة في كل من أفغانستان وكوت ديفوار. وكان اندلاع النزاع المسلح سبباً مباشراً وراء عمليات الإخلاء؛ بينما نجمت حالات الإخلاء في أفغانستان ومصر عن الاضطرابات المدنية.

24- وتؤكد الحاجة إلى اللجوء إلى تلك الخيارات حجم التحديات التي يواجهها موظفو **البرنامج**. وبالرغم من أن عمليات الإخلاء والنقل ليست جديدة على نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن فإن وتيرة تلك الحالات في عام 2010 تعبِّر عن الحاجة إلى قدرات احترازية للاستجابة بسرعة للظروف الأمنية المتدهورة.

⇦ *الاحتجاز والتحرش*

25- وقع 30 حادث اعتقال واحتجاز للموظفين في ظروف مرتبطة بالعمل في عام 2011، وتعلقت كل هذه الحوادث بموظفين معيَّنين محليا. ويشكل ذلك انخفاضاً بنسبة 16 في المائة عما أبلغ عنه في عام 2010 من حوادث بلغ عددها 36 حادثا، كما يمثل انخفاضاً بنسبة 19 في المائة عن الحوادث التي جرى الإبلاغ عنها في عام 2009 وبلغت 37 حادثا.

26- وترجع المسؤولية عن 27 من تلك الحوادث إلى الشرطة والقوات العسكرية الحكومية؛ بينما ارتكبت ثلاث حوادث على يد الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين غير الحكومية في منطقة صومالي بإثيوبيا. وانخفضت مسؤولية الجهات الحكومية عن ارتكاب تلك الحوادث من 95 في المائة من حالات الاعتقال والاحتجاز والتحرش في عام 2010 ووصلت إلى 90 في المائة في عام 2011. وأكبر عدد للحوادث التي تورطت فيها جهات حكومية هي الحوادث العشرة التي وقعت في إثيوبيا والحالات التسع التي وقعت في جنوب السودان؛ وقدِّمت بلاغات عن 4 حوادث في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحادثين في كل من هايتي والسودان، وحادث واحد في كل من أفغانستان وكينيا والصومال.

27- ووقعت خمسة حوادث اعتقال تعرض لها أربعة موظفين بظروف مرتبطة بالعمل وتعرضوا خلالها لفترات مختلفة من الحبس في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا وجنوب السودان والسودان، وأُطلق سراحهم جميعاً بعد ذلك.

⇦ *الإجرام*

28- ظلت الجريمة تشكل التهديد الأمني الرئيسي لموظفي **البرنامج** وممتلكاته في عام 2011. ووقعت 526 جريمة، منها 301 مرتبطة بالعمل، أي ما يمثل 66 في المائة من الحوادث التي شملت موظفي **البرنامج** وممتلكاته؛ وشكلت الحوادث الإجرامية 37 في المائة من تلك الحالات في عام 2010.

29- ومن بين 526 جريمة تعرض لها موظفو **البرنامج** والمتعاقدين في عام 2011، كانت نسبة 25 في المائة منها تتعلق باستخدام الأسلحة أو التهديد باستخدامها، مما أسفر عن وقوع وفيات وإصابات؛ ويبرز ذلك أثر الإجرام المسلح على

عمليات **البرنامج**. وقتل أحد موظفي **البرنامج** في كمين في السودان، ولقي اثنان آخران حتفهما على يد شخص مسلح في الصومال. ووقعت أيضاً حوادث جنائية في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال أسفرت عن إصابات بين موظفي المتعاقدين والشركاء.

30- ويمثل السلب أعلى نسبة من الجريمة التي تستخدم فيها الأسلحة حيث أُبلغ عن 80 حالة تعرض لها موظفو **البرنامج** وممتلكاته مقارنة بما عدده 131 حادث مسجل في عام 2010 (انظر الشكل 8).

31- وسرقت سيارتان تابعتان **للبرنامج** في عام 2011، إحداهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأخرى في مصر. ولم تسرق أي مركبات تابعة **للبرنامج** في دارفور التي تشيع فيها مثل تلك الحوادث. وفي حادث غير مرتبط بالعمل، سرقت سيارة خاصة يمتلكها أحد موظفي **البرنامج** في جنوب أفريقيا (انظر الشكل 8). ولم تقع أي إصابات في أيٍ من تلك الحالات رغم التهديد باستخدام العنف. وأعيدت السيارة المسروقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ولا يزال البحث جارياً عن السيارة المسروقة في مصر. وتناقص عدد حوادث سرقة السيارات منذ عام 2008، ويرجع ذلك أساساً إلى استخدام النظام العالمي الخاص لتحديد المواقع ونظام تتبع مركبات **البرنامج**.

32- ومن بين 387 حادثاً غير مرتبط بجرائم مسلحة، وقع 211 حادث لموظفي **البرنامج** وممتلكاته في سياقات مرتبطة بالعمل. وتمثل السرقة أكثر أنواع الجريمة تكراراً في هذه الفئة، حيث قدِّمت بلاغات عن وقوع 95 حادثا. وانطوى 85 حادثاً على سطو أو اقتحام؛ وأحبطت 20 محاولة سطو أخرى.

33- ويلاحظ الاختلاف بين الجرائم التي ترتكب في المقر، وهي جرائم تقتصر في معظمها على السطو والسرقة، والجرائم التي ترتكب في الميدان حيث تنوعت الحوادث ولكنها شملت في كثير من الأحيان السلب واللصوصية.

الحوادث الأمنية الأخرى

⇦ *الاستيلاء على ممتلكات **البرنامج** وفرض قيود على الدخول من عناصر حكومية وغير حكومية*

34- شهد عام 2011 وقوع 20 حادث استيلاء على ممتلكات **البرنامج** أو مصادرتها، منها ثمانية حوادث في جنوب السودان، وسبعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واثنان في الصومال، وواحد في كل من إثيوبيا والسودان واليمن. ويشكل ذلك زيادة بنسبة 67 في المائة عن أرقام 2010. وكانت أغذية **البرنامج** عموماً أكثر عرضة لعمليات الاستيلاء التي وقعت معظمها على يد عناصر حكومية. ولا تزال المركبات المتعاقد عليها أو المملوكة **للبرنامج** عرضة للاستيلاء عليها أو مصادرتها. وشمل نصف الحوادث التي وقعت في جنوب السودان قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بمصادرة الشاحنات المتعاقد عليها.

35- ولم يقع في عام 2011 سوى ست من حوادث منع الدخول في أثناء بعثات **البرنامج**، منها حادثتان في جنوب السودان وواحدة في كل من كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكينيا، والسودان. وبررت السلطات ذلك في كل الحالات بدواع أمنية.

⇦ *الأضرار والخسائر في ممتلكات **البرنامج***

36- وقع 76 حادثاً في عام 2011 تعرضت فيهم ممتلكات **البرنامج** أو الممتلكات التي يشترك فيها مع الشركاء لأضرار أو خسائر. وأشارت التقارير إلى أضرار متعمدة في 29 من تلك الحوادث، ودوافع إجرامية وراء 24 حادثا. وتضررت

ممتلكات **البرنامج** بسبب ما ترتب عليها من آثار في تسع حالات، اثنتان منها في أفغانستان باستخدام متفجرات. وسجلت أضرار أخرى نجمت عن أخطار طبيعية وحوادث سير في 22 حالة؛ وسجلت خسائر في الممتلكات، وبخاصة الأغذية، في 11 حالة.

الأخطار والحوادث الأخرى المرتبطة بالسلامة

⇦ *حوادث السير*

37- وقع 128 حادث سير، وتمثل هذه الحوادث 70 في المائة من الحوادث المرتبطة بالأخطار التي تعرض لها موظفو **البرنامج** وممتلكاته في عام 2011، وتمثل هذه النسبة انخفاضاً طفيفاً عن الحوادث التي وقعت في عام 2010 وبلغ عددها 140 حادثا. ومن تلك الحوادث، وقع 93 حادثاً في أثناء أداء مهام العمل؛ وأسفر 37 حادثاً عن إصابات، وأدّت 8 حوادث إلى وقوع وفيات شملت 5 أفراد من السكان المحليين، وموظفاً من **البرنامج** واثنين من موظفي المتعاقدين. ويؤكد ارتفاع معدل حوادث الطرق استمرار الحاجة إلى التدريب على قيادة السيارات والإسعافات الأوَّلية.

التوزيع الجغرافي للحوادث الأمنية[5]

38- يتفق التوزيع الجغرافي للحوادث الأمنية في عام 2011 مع الاتجاهات التي ظلت سائدة منذ عام 2007 حتى عام 2010. وسجلت أفريقيا أربعة وستين في المائة من الحوادث التي شملت موظفي **البرنامج** وممتلكاته وموظفي الشركاء والمتعاقدين، وهي 569 حادثاً مقابل 549 حادثاً في عام 2010. ووقعت جميع وفيات موظفي **البرنامج** في أفريقيا. ووقعت في آسيا 199 حادثة، بزيادة نسبتها 76 في المائة مقارنة بعام 2010. وشهدت هايتي بزيادة بنسبة 48 في المائة في الحوادث الأمنية مقارنة بعام 2010 ليدخل بذلك بلد في الأمريكتين لأول مرة ضمن أكبر خمسة بلدان من حيث عدد الحوادث الأمنية.

أفريقيا

39- يوجد في أفريقيا ثلاثة من البلدان الخمسة التي شهدت أكبر عدد من الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي **البرنامج** وممتلكاته. ويتسق ذلك مع الأنماط التي سادت في عام 2010 (انظر الشكل 2).

[5] استناداً إلى تصنيف الأمم المتحدة للمناطق.

الجدول 3: اتجاه الحوادث الأمنية			
البلد	2010	2011	النسبة المئوية للزيادة/الانخفاض
جنوب السودان	*103	106	2+
السودان	**75	56	25-
أفغانستان	41	47	15+
هايتي	33	46	39+
جمهورية الكونغو الديمقراطية	40	43	7+
كينيا	37	40	8+
باكستان	41	36	12-
إثيوبيا	44	34	23-

* الحوادث التي تم الإبلاغ عن وقوعها في جنوب السودان عندما كان جزءاً من السودان.

** مجموعة من الحوادث التي جرى الإبلاغ عن وقوعها في دارفور، والمناطق الوسطى والشرقية والمناطق الثلاث التي تشكل المناطق الحالية التي تتكون منها جمهورية السودان.

ملحوظة: يشير وصف هايتي في النص إلى الحوادث التي تشمل موظفي/ممتلكات **البرنامج** وموظفي المتعاقدين والشركاء، بينما يقتصر الجدول 3 على الحوادث التي تشمل موظفي **البرنامج** وممتلكاته؛ وهذا هو ما يفسر التفاوت العددي.

⇦ *جمهورية جنوب السودان*

40- بالرغم من انفصال جنوب السودان عن السودان في يوليو/تموز 2011 فقد وقع بها أكبر عدد من الحوادث الأمنية التي شملت موظفي **البرنامج** وممتلكاته وموظفي الشركاء والمتعاقدين التي بلغت 106 حوادث مقابل 56 حادثاً في السودان. ويتفق هذا الرقم مع الاتجاهات التي كانت سائدة على امتداد السنوات الست الفائتة التي وقع فيها الجانب الأكبر من الحوادث الأمنية في منطقة جنوب السودان مقارنة بدارفور والمناطق الوسطى والشرقية والمناطق الثلاث. وتؤكد هذه الأرقام حجم التحديات في البيئات التشغيلية لبرامج **البرنامج**.

41- وأفادت التقارير بأن أكبر عدد من الحوادث التي شملت موظفي المتعاقدين والشركاء، وهي 41 حادثاً في عام 2011 كانت من جنوب السودان، ويزيد هذا العدد بمقدار الضعف عن عدد الحوادث الأمنية المسجلة في عام 2010 عندما كان جنوب السودان لا يزال جزءاً من السودان. وتمثل الجريمة 63 في المائة من الحوادث التي وقعت في جنوب السودان، بينما تمثل الحوادث المرتبطة بالأخطار 29 في المائة، والنزاع المسلح 8 في المائة. وشهدت العمليات التي تقوم بها الجماعات المسلحة للإطاحة بالحكومة زيادة كبيرة قبل وبعد إعلان الاستقلال في يوليو/تموز 2011؛ وازدادت أيضاً حالة انعدام الأمن جراء النزاعات الحدودية بين الشمال والجنوب والعنف العرقي في العديد من الولايات في جنوب السودان. وأسفر ذلك في محصلته النهائية عن زيادة في احتمالات تعرض عمليات **البرنامج** للتهديدات.

⇦ *جمهورية السودان*

42- تشير التقارير إلى أن معظم الحوادث في السودان خلال عام 2011 وقعت في دارفور التي بلغت فيها نسبة الحوادث 56 في المائة، بينما وصلت إلى 44 في المائة في المناطق الوسطى والشرقية والمناطق الثلاث. وكانت نسبة الحوادث في المناطق الوسطى والشرقية والمناطق الثلاث مقارنة بدارفور 1 إلى 3 في عام 2010. ونجمت الزيادة في عدد الحوادث

التي جرى الإبلاغ عن وقوعها في المناطق الوسطى والشرقية والمناطق الثلاث في عام 2011 أساساً عن تغييرات اجتماعية وسياسية، ووصلت إلى ذروتها في منتصف العام قبل أن تعاود انخفاضها.

43- وكان النزاع في المناطق الوسطى والشرقية والمناطق الثلاث أهم عامل وراء انعدام الأمن في 50 في المائة من الحوادث التي جرى الإبلاغ عن وقوعها في تلك المناطق. واحتلت القوات المسلحة السودانية، مدعومة بميليشيات القبائل، منطقة أبيي في عام 2011. واندلع نزاع بين القوات المسلحة والفصيل الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان في ولاية جنوب كردفان قبل أن يمتد النزاع ليشمل ولاية النيل الأزرق. وأسفر ذلك عن إخلاء موظفي **البرنامج** من المنطقة، ولا تزال عمليات **البرنامج** في المناطق الوسطى والشرقية والمناطق الثلاث تواجه قيوداً شديدة حيث انخفض الحضور التشغيلي إلى أدنى مستوياته في كادوقلي بجنوب كردفان ودمازين في ولاية النيل الأزرق. وفي أعقاب إعلان تحالف بين قوات متمردي دارفور والحركة الشعبية لتحرير السودان، تحول النزاع نحو المناطق الوسطى والشرقية والمناطق الثلاث، وخفَّت حدة التوترات في دارفور بينما لا تزال الحوادث الإجرامية والتوترات الطائفية مستمرة. ويمكن أن يؤدي مقتل قائد متمردي حركة العدالة والمساواة، خليل إبراهيم، في المناطق الشرقية والوسطى والمناطق الثلاث في ديسمبر/كانون الأول 2011 إلى تفتيت الحركة.

44- وتمثل الجريمة مصدر التهديد الرئيسي في السودان حيث تمثل 60 في المائة من الحوادث التي يتم الإبلاغ عنها. وأبلغ عن وقوع معظم الحوادث الإجرامية في دارفور حيث النزاع أقل حدة ويقترن بالجريمة.

⇦ *جمهورية الكونغو الديمقراطية*

45- وقع 43 حادثاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي ما يمثل زيادة بنسبة 7 في المائة على أرقام عام 2010. وارتكب 80 في المائة من هذه الحوادث بدوافع إجرامية تراوحت بين السرقة والكمائن والسلب وسرقة السيارات. وارتكبت معظم الأعمال الإجرامية العنيفة ضد الشركاء والمتعاقدين في المناطق الشرقية حيث تقوم فيها جماعات المتمردين باستهداف السكان المدنيين والوكالات الإنسانية. وتثير التوترات العرقية أيضاً قلقاً أمنياً بالغا. ولم تؤثر تلك التوترات تأثيراً مباشراً على **البرنامج**، وإن كان خمسة من موظفي إحدى المنظمات غير الحكومية قد لقوا حتفهم في ملابسات توحي بوقوع عنف عرقي.

آسيا

46- على غرار السنوات السابقة، سُجلت ثاني أعلى أعداد الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي **البرنامج** وممتلكاته وموظفي الشركاء في آسيا التي شهدت 199 حادثا. واستأثرت أفغانستان وباكستان بنسبة 57 في المائة من تلك الحوادث.

⇦ *أفغانستان*

47- وقع 66 حادثاً أمنياً في أفغانستان، منها 47 حادثاً تعرض له موظفو **البرنامج** وممتلكاته. وقتل ثلاثة من موظفين الأمم المتحدة الدوليين وأربعة من حراس الأمن الدوليين في الهجوم الذي تعرض له مجمَّع الأمم المتحدة في مزار شريف على يد 3 000 متظاهر بسبب حرق المصحف الشريف في الولايات المتحدة. ولا يزال الخطر قائماً بعد أعلنت حركة طالبان استهداف الأمم المتحدة.

48- ووقع 31 في المائة من هذه الحوادث الأمنية جراء أعمال عنف. وشمل حادثان استخدام متفجرات على قوافل تحمل أغذية **البرنامج**. وأسفرت تلك الهجمات عن وفاة اثنين من العاملين لدى المتعاقدين وموظف واحد لدى الشركاء؛ وتسبب

الحادث الآخر في وقوع أضرار طفيفة بقوات الحراسة التي كانت ترافق قافلة من الشاحنات التي كان يشغِّلها **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبغض النظر عما إذا كانت تلك الهجمات تستهدف القوافل أو قوات الأمن الأفغانية المرافقة للقوافل فإنها تدل على وجود تهديد حقيقي لعمليات **البرنامج**.

49- ويسود نمط واضح في قيام المقاتلين باستهداف العمال الحكوميين وشركاء **البرنامج**. وقُتل موظفان لإحدى الوكالات الحكومية أثناء عودتهما من مشروع **للبرنامج** على يد مسلحين في مايو/أيار 2011. وجرى الإبلاغ عن اختطاف ثلاثة من موظفي شركاء **البرنامج** وحاول المختطفون تحديد مدى انتسابهم للحكومة؛ وأطلق سراحهم جميعاً دون أن يلحق بهم أي أذى. ويهدف الاعتداء على الهياكل والموظفين الحكوميين إلى تعطيل الخدمات وإسقاط الحكومة؛ ومن الممكن استهداف الوكالات الإنسانية بنفس الطريقة. ولا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة ومن المتوقع أن تشهد مزيداً من التدهور.

50- وشكلت الجريمة تحدياً تشغيلياً رئيسياً في عام 2011 حيث ارتكب 68 في المائة من الحوادث الأمنية بدوافع إجرامية استخدمت الأسلحة في نصفها.

⇦ *باكستان*

51- وقع 36 حادثاً لموظفي **البرنامج** وممتلكاته من بين الحوادث السبعة والأربعين التي سُجلت في باكستان. وتشكل الجريمة المسلحة خطراً يهدد على وجه الخصوص المتعاقدين والشركاء. ووقع 31 من الحوادث ذات الطابع الإجرامي، واستخدمت الأسلحة في 19 منها.

52- وأسفرت المعلومات التي تشير إلى احتمال وقوع هجمات انتحارية في نقاط توزيع الأغذية عن القبض على أحد الجناة المشتبه بهم. ولم تقع أي هجمات من هذا النوع، وإن كانت التقارير تشير إلى حجم المخاطر التي تتعرض لها عمليات **البرنامج**.

الأمريكتان

⇦ *هايتي*

53- تشكل الحوادث الأمنية التي بلغ عددها 49 حادثاً وشملت موظفي **البرنامج** وممتلكاته وموظفي المتعاقدين والشركاء والتي جرى الإبلاغ عن وقوعها في هايتي في عام 2011 زيادة بنسبة 48 في المائة على أرقام 2010 ودفعت بهايتي من المرتبة الثانية إلى المرتبة الرابعة في قائمة البلدان التي ترتفع فيها معدلات المخاطر. وشكلت الجريمة 65 في المائة من الحوادث؛ ووقعت أيضاً حوادث أمنية جراء المظاهرات بسبب ادعاء تأخر شركاء **البرنامج** في سداد المدفوعات.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

54- تغيَّر نمط الحوادث الأمنية المؤثرة على **البرنامج** بسبب الاضطرابات التي اندلعت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2011. وفي أعقاب الانتفاضة التي شهدتها تونس، تغيَّر نظام الحكم في مصر ونشب نزاع في ليبيا؛ وتعاني اليمن والجمهورية العربية السورية من أزمات ممتدة أسفرت عن ارتفاع معدلات انعدام الأمن. وأفادت التقارير بوقوع 33 حادثاً في اليمن، منها 29 حادثاً تعلق بموظفي **البرنامج** وممتلكاته، وتمثل هذه الحوادث زيادة بنسبة 61 في المائة على أرقام عام 2010. وشهدت الجمهورية العربية السورية 13 من الحوادث التي شملت موظفي **البرنامج** وممتلكاته بينما لم تقع أي حوادث في عام 2010.

55- وأجريت ثلاث عمليات إخلاء للموظفين في ليبيا وواحدة في كل من اليمن ومصر. وأُجريت أربع عمليات نقل للموظفين في اليمن.

الحوادث الأمنية حسب المكتب الإقليمي

56- أبلغ المكتب الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا عن 277 حادثاً أمنياً تعرض له موظفو **البرنامج** وممتلكاته في عام 2011، ومن هذه الحوادث وقع 106 حوادث في جنوب السودان. وأبلغ المكتب الإقليمي لآسيا عن وقوع 114 حادثاً مقابل 113 حادثاً في عام 2010. وأبلغ المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا عن 100 حادث مقابل 111 حادثاً في عام 2010. وسجلت أكبر زيادة في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى حيث أُبلغ عن وقوع 60 حادثا، بزيادة نسبتها 122 في المائة، مقابل 27 حادثاً في عام 2010. ولوحظت أكبر زيادة في الحوادث في المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي حيث وقع 56 حادثاً مقابل 258 في عام 2010؛ ويرجع ذلك إلى إعادة توزيع العديد من البلدان على المكتب الإقليمي لشرق ووسط أفريقيا. وأبلغ المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن 93 حادثا بزيادة نسبتها 16 في المائة مقارنة بأرقام عام 2010.

الحوادث الأمنية التي تعرض لها المتعاقدون والشركاء

57- وقع 248 حادثاً لموظفي وممتلكات المتعاقدين والشركاء في عام 2011، وشملت تلك الحوادث 134 حادثاً تعلق بشريك أو متعاقد بالإضافة إلى موظفي **البرنامج** أو ممتلكاته. ووقعت خمسة حوادث في وقت واحد لموظفي وممتلكات **البرنامج** والمتعاقدين والشركاء، وهو ما يؤكد الحاجة إلى ترشيد استراتيجيات إدارة المخاطر مع الشركاء والمتعاقدين. ووقع 47 حادثاً اقتصر على موظفي وممتلكات الشركاء، و61 حادثاً شمل موظفي وممتلكات المتعاقدين. وتعلق حادث واحد بموظفي الشركاء والمتعاقدين في آن واحد.

58- ومن بين الحوادث التي شملت موظفي المتعاقدين والشركاء، سُجل 145 حادثاً في أفريقيا، بزيادة نسبتها 77 في المائة، مقابل 82 حادثاً في عام 2010. وخلافاً لنمط الحوادث التي تعرض لها **البرنامج**، كان المتعاقدون والشركاء أكثر عرضة للحوادث في آسيا حيث وقعت خمس وفيات من بين ثماني حالات؛ ووقعت الحالات الثلاث الأخرى في أفريقيا.

59- وكما يتبيَّن من الجدول 2، فقد قُتل ثمانية من موظفي الشركاء والمتعاقدين جراء أعمال عنف في أثناء أدائهم مهام عملهم في عام 2011 بزيادة حالتين عن عام 2010. وتمثل أفغانستان أكثر المواقع خطورة بالنسبة للمتعاقدين والشركاء، حيث قتل اثنان من موظفي المتعاقدين وموظف واحد من موظفي الشركاء جراء هجوم بمتفجرات مرتجلة واختطف وقتل موظفان تابعان للشركاء. وأفادت التقارير بمقتل اثنين من موظفي الشركاء في الصومال وواحد في السودان.

60- وشكَّلت الهجمات على شاحنات الشركات المتعاقدة مع **البرنامج** أكثر أنواع الحوادث العدائية شيوعاً على غرار النمط السائد في السنتين السابقتين. وتناقص عدد الهجمات على شاحنات المتعاقدين من 42 في عام 2010 إلى 37 في عام 2011. وانخفض عدد الهجمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وهايتي وكينيا والصومال واليمن، ولكنه ازداد في بنن وجمهورية أفريقيا الوسطى ومصر.

61- وشمل حادث الخطف الوحيد الذي ارتكب بغرض الحصول على فدية في عام 2011 ثلاثة من أفراد طاقم خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية الذين أُطلق سراحهم في نهاية المطاف بعد 145 يوما. وشكل ذلك أطول حادث خطف تعرض له المتعاقدون حتى الآن. وتشتد حدة خطر الخطف بشكل خاص في دارفور.

استنتاجات

62- لم يطرأ تغيير يُذكر على عدد الحوادث الأمنية في عام 2011 مقارنة بعام 2010 حيث سُجل 54 حادثاً لكل 000 1 موظف. وفيما يتعلق بالحوادث الأمنية الحرجة، كانت أفغانستان وإثيوبيا والصومال وجنوب السودان والسودان أكثر المناطق خطورة بالنسبة لعمليات **البرنامج**. وترجع الزيادة المطردة في عدد الحوادث التي جرى الإبلاغ عنها منذ عام 2005 في جانب منه إلى تحسن عمليات الإبلاغ وإن كان من الممكن في ظل الغموض الاجتماعي والسياسي الذي خيَّم على الأجواء خلال عام 2011 اعتبار عدم حدوث تغيير يُذكر في عدد الحوادث نتيجة إيجابية. ومع ذلك فقد زاد في الأغلب تعقد طبيعة المخاطر الأمنية ويتوقع استمرار هذا النمط.

أنشطة وتحسينات الأمن الميداني في البرنامج

قدرة الأمن الميداني في البرنامج

63- في إطار جهود شعبة الأمن الميداني لمعالجة التحديات الأمنية والتخفيف من حدة المخاطر التي يتعرض لها الموظفون في الميدان، يجري تنفيذ عملية لا مركزية في اتخاذ القرارات من أجل التمكين من الاستجابة بمرونة للحالات المتغيرة. وبلغ عدد موظفي الأمن الميداني 48 موظفاً في 31 ديسمبر/كانون الأول 2011 مقابل 54 في عام 2010، وستة من موظفي الأمن الإقليميين. ويساهم هؤلاء الموظفون بدور حاسم في تمكين **البرنامج** من أداء رسالته في البيئات الخطرة. ويكفل هؤلاء الموظفون اتخاذ تدابير قوية لحماية الموظفين والممتلكات من خلال تقييم الحالة الأمنية المحلية والتوصية بالتحسينات المطلوبة للسلامة المادية والأمن التشغيلي. ويقوم موظفو الأمن الإقليميون بدعم المديرين الإقليميين في ضمان تحقيق الأهداف الأمنية وفقاً لإطار المساءلة[6]؛ ويقومون أيضاً بإسداء المشورة للمديرين القطريين بشأن المسائل الأمنية، والتخطيط الاحترازي، وتدريب موظفي المكاتب الميدانية. ويجري باستمرار تطوير مهاراتهم من خلال التدريب وحلقات العمل بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة بغرض وضع سياسة ومعايير أمنية للأمم المتحدة.

64- واستجابة للتحديات الأمنية في عام 2011، قام **البرنامج** بنشر موظفي الأمن الميداني وموظفي الأمن الإقليميين لدعم عملياته في البيئات الخطرة في ظل ظروف صعبة في أفغانستان، وبوركينا فاسو، وتشاد، وكولومبيا، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، وغواتيمالا، وهايتي، وهندوراس، وجمهورية إيران الإسلامية، والعراق، وكينيا، وليبيا، وملاوي، ومالي، وموريتانيا، ونيبال، ونيكاراغوا، والنيجر، وباكستان، ورواندا، والسنغال، والصومال، والجمهورية العربية السورية، واليمن.

65- ويستعين موظفو الأمن الميدانيون وموظفو الأمن الإقليميون بمساعدين أمنيين محليين ومنسقي الأمن التابعين **للبرنامج**؛ وهؤلاء المنسقون ليسوا مهنيين متخصصين في الأمن ولكنهم يساهمون بدور حاسم في الإبلاغ عن الحوادث وإجراء ميزانيات الأمن وتنفيذ التدابير الأمنية لشعبة الأمن الميداني.

66- ويتلقى موظفو الأمن الميداني الدعم من 14 موظفاً فنياً في المقر لإسداء المشورة وتقديم المساعدة التقنية. ويتولى مدير الإدارة العامة إدارة الموارد لمساعدة المكاتب الميدانية، وإسداء المشورة للإدارة العليا بشأن مسائل الأمن، وينسق بعثات التقييم الأمني، وتقييم مدى التأثر بالانفجارات لضمان الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا في جميع المباني. ويقدِّم

[6] الوارد في سياسة إدارة الأمن في **البرنامج** (تعميم المدير التنفيذي رقم EDD2011/011).

موظفو المقر أيضاً تدريباً لتحسين الوعي الأمني وتحليل التهديدات الأمنية من أجل مساعدة أصحاب المصلحة على وضع استراتيجيات للتخفيف من تلك التهديدات.

67- وعيِّن، في عام 2011، مدير جديد لشعبة الأمن الميداني بدأ بإجراء استعراض لتحسين عمليات إدارة المخاطر الداخلية ووضع نُهج مبتكرة لإدارة المخاطر الأمنية. ويجري تطوير عدد من الأدوات الجديدة لترشيد الإجراءات وتحسين استخدام الموارد. وتحققت نتائج أوَّلية مبشرة، وسوف يستمر هذا العمل في الفترة 2012-2014.

68- وتحدَّد قدرة موظفي الأمن على تلبية الاحتياجات الأمنية التي تنطوي على تحديات متزايدة في سياق تمويلي يتطلب نُهجاً مبتكرة لتحديد أين ومتى تستخدم الموارد الشحيحة.

بعثات التقييم الأمني

69- يواصل **البرنامج** إيفاد بعثاته إلى المكاتب القطرية لتقييم مدى فعالية تدابير الأمن والسلامة وتحديد جوانب الضعف التي قد تكون قد تحسَّنت منذ إيفاد البعثات السابقة أو نتيجة لتغيُّر بيئة الأمن.

70- وأجرى خبراء استشاريون من قائمة الموظفين الاحتياطيين **للبرنامج** في الفترة 2010-2011 تقييمات أمنية في 25 بلدا. وحصل المديرون الإقليميين والقطريون على نسخ من تلك التقارير والتوصيات التي بلغت 1 758 توصية تكشف عن ارتباط جوانب القصور الرئيسية بالمعدات، وهو اتجاه يسود في معظم الأقاليم التي يعمل فيها **البرنامج**. وعولجت هذه المسائل وغيرها من جوانب القصور الأمني خلال عام 2011، وسوف تواصل شعبة الأمن الميداني هذه العملية خلال عام 2012.

الجدول 4: توزيع جوانب القصور الأمني الرئيسية

المعدات والمرافق (57 في المائة)	◊ إنشاء تعزيزات للأبواب/الجدران ◊ السياجات الواقية ◊ طفايات الحريق ◊ مجموعات أدوات الإسعاف الأوَّلي ◊ معدات الاتصال
العمليات والإجراءات (33 في المائة)	◊ إجراءات مراقبة منافذ الدخول ◊ فحص الأجهزة اللاسلكية ◊ تتبع المركبات ◊ إجراءات وقوف المركبات
الوثائق (5 في المائة)	◊ خطط الإخلاء ◊ إجراءات التشغيل الموحَّدة ◊ الخطط الأمنية الخاصة **بالبرنامج**
التدريب (6 في المائة)	◊ التدريب على معالجة الصدمات ◊ تدريب سائقي المركبات ◊ التدريب على الإسعاف الأوَّلي ◊ التدريب على الاتصالات

71- وتم خلال الفترة 2010-2011 تزويد 54 مكتباً قطرياً والمقر الرئيسي بتدابير لحماية المباني، ومعدات الاتصالات، والأغشية الواقية من الانفجار، والدروع الواقية للأفراد، ومعدات مراقبة منافذ الدخول، ومركبات مدرَّعة. وزوِّد 40 مكتباً قطرياً والمقر الرئيسي بالمعدات الأخرى المطلوبة لتطبيق معايير العمل الأمنية الدنيا، مثل نُظم مكافحة الحرائق ونُظم الإنذار والمعدات الطبية؛ وقامت شعبة الأمن الميداني أيضاً بتجميع مخزوناتها في مستودعات الأمم المتحدة للموارد الإنسانية لتوزيعها في حالات الطوارئ. وأشار تقييم أُجري في عام 2011 إلى أن مباني **البرنامج** تمتثل لمعايير العمل الأمنية الدنيا بنسبة 60 في المائة، أي بانخفاض عن عام 2010، وإن كانت التغييرات في سياسة معايير العمل الأمنية الدنيا تعني أن المعيار الأساسي قد استُبدل بتدابير للحد من مستويات المخاطر على النحو المحدد في تقييم المخاطر الأمنية. وعلى ضوء ذلك، تعمل شعبة الأمن الميداني مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لضمان اتخاذ التدابير الأمنية ورصد التنفيذ في المقر. وسيجري توفير الأموال من الحساب الخاص بالأمن للمكاتب التي لا تمتثل تماماً لمعايير العمل الأمنية الدنيا.

أمن المباني والتخفيف من الانفجارات

72- تتولى لجنة أمن المباني رصد حالة المشاريع وتسدي المشورة إلى مدير الإدارة العامة في الحالات التي يلزم فيها إجراء تعزيزات لضمان امتثال المباني لمعايير العمل الأمنية الدنيا.

73- وتدعم فرقة المهام المعنية بأمن المباني التي تضم خبراء أمنيين وخبراء في تقييم الانفجارات والهندسة، لجنة أمن المباني من خلال استعراض الجوانب التقنية لمشاريع المباني القائمة والمقترحة والجاري تشييدها. وقدِّمت في عام 2011 خدمات الدعم والمشورة إلى 32 عملية قطرية في 57 موقعاً من مواقع المشاريع.

74- ويحدد الفريق العامل المعني بتقييم الانفجارات التابع للشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية السياسة المتعلقة بحماية مباني الأمم المتحدة من الانفجارات. وتتضمن السياسة معايير يجب التقيُّد بها في جميع المباني استجابة لتهديد أجهزة التفجير المرتجلة. وتدعم خطوطها التوجيهية وإجراءاتها وأدواتها موظفي الأمن في فهم المبادئ الأساسية للانفجارات وتدابير الحماية من آثار الهجمات التي تستخدم فيها أجهزة تفجير مرتجلة والتخفيف من آثارها.

75- وتجري شعبة الأمن الميداني أيضاً تقييمات لمدى التأثر بالانفجارات بغرض التوصية بالتعزيزات المطلوبة للأمن المادي لمباني **البرنامج**، مثل تطوير حماية محيط المباني ومراقبة منافذ الدخول ومواقع المكاتب.

التدريب

76- تقدِّم شعبة الأمن الميداني تدريباً أمنياً لتكميل النسخة الإلكترونية من دورة "الأمن الأساسي في الميدان" الإلزامية لموظفي **البرنامج**.

⇦ *التدريب على الوعي الأمني*

77- يتناول التدريب الأمني الذي يقدمه **البرنامج** في حالة العمل في بيئات غير آمنة مسؤوليات الأفراد و**البرنامج** من حيث السياسات والإجراءات؛ وتحدَّد أولويات التدريب على أساس المواقع الأشد تعرضاً لمخاطر الكوارث الفجائية أو التغييرات التي تطرأ على الحالة الأمنية. وقدِّم خلال الفترة 2010-2011 تدريب على الوعي الأمني إلى 855 من موظفي **البرنامج**.

⇦ *تدريب قائدي المركبات*

78- على ضوء عدد حوادث السير التي تتعلق بموظفي **البرنامج** وممتلكاته، تنسق شعبة الأمن الميداني تدريباً لقائدي المركبات بالشراكة مع المجمَّع العالمي لتأجير المركبات وبدأت في تعميم نظام للتتبع بواسطة السواتل. وتلقى 277 سائقاً في الفترة 2010-2011 تدريباً في 22 بلدا، وتم تدريب 12 منهم للعمل كمدربين. وبحلول نهاية عام 2010 تم تدريب 380 من قائدي المركبات و93 للعمل كمدربين.

⇦ *تدريب منسقي شؤون الأمن القطريين*

79- وفقاً لتعميم المدير التنفيذي بشأن الأمن وإطار المساءلة، يتولى منسقو شؤون الأمن القطريون المساعدة في إدارة الأمن في البلدان التي لا يوجد فيها موظف أمني تابع **للبرنامج**. وقدَّمت شعبة الأمن الميداني في الفترة 2010-2012 تدريباً إلى 56 من منسقي شؤون الأمن القطريين في المكتب الإقليمي في بنما (أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)، والمكتب الإقليمي في نيروبي (شرق ووسط أفريقيا)، والمكتب الإقليمي في داكار (غرب أفريقيا)، والمكتب الإقليمي في جوهانسبرغ (الجنوب الأفريقي)؛ وسيجري استكمال التدريب للمكتب الإقليمي في بانكوك (آسيا) والمكتب الإقليمي في القاهرة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى) في الربع الأول من عام 2012.

⇦ *الوعي بنُهج السلامة والأمن في البيئات الميدانية*

80- الوعي بنُهج السلامة والأمن في البيئات الميدانية والتدريب الأساسي على الإسعافات الأوَّلية يجهز الموظفين للعمل في البيئات المعادية. ويشمل التدريب محاكاة للتهديدات الأمنية في الميدان، مثل نقاط التفتيش غير القانونية، واحتجاز الرهائن، والهجمات بأجهزة المتفجرات المرتجلة. والهدف من هذا التدريب هو تعليم المشاركين كيفية الاستجابة للحوادث بأمان قدر المستطاع. وسوف يجري تقديم هذا التدريب في عام 2012 لتكميل التدريب المقدَّم من إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

⇦ *التدريب على إدارة الحوادث المتعلقة بالرهائن*

81- يشارك موظفو الأمن التابعون **للبرنامج** بانتظام في التدريب الذي تجريه إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن على إدارة الحوادث المتعلقة بالرهائن. وتلقى 32 موظفاً من **البرنامج** في الفترة 2010-2011 تدريباً على السياسة التنظيمية، والتخطيط والوقاية، واتخاذ القرارات، والكشف عن المعلومات، والدعم الأسري، وإجراءات إطلاق سراح الرهائن. وتساعد التمارين العملية على تقييم جوانب قوة الأفراد ونقاط ضعفهم. وحقق هذا التدريب نجاحاً كبيرا.

⇦ *دورة عملية التحليل الأمني والممارسة*

82- تمكِّن، "دورة عملية التحليل الأمني والممارسة" التي تجريها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، العاملين من تقييم المعلومات المتعلقة بالتهديدات الأمنية من حيث إمكانية الوثوق بها ومدى اتصالها بالموضوع وقيمتها وإلحاحيتها وأهميتها، وتوفر المشورة بشأن التطبيقات العملية المتصلة بإدارة المخاطر الأمنية. وشارك 26 موظفاً من **البرنامج** في هذه الدورة في الفترة 2010-2011.

⇦ *حلقات عمل لموظفي الأمن في البرنامج*

83- تشكل حلقة العمل السنوية لموظفي الأمن الميداني منتدى لمناقشة المسائل وأفضل الممارسات المعمول بها في إدارة الأمن، وتطبيق السياسات، ووضع الإجراءات وإدارة المعلومات، والإبلاغ والتحليل. وشارك 67 موظفاً في حلقات عمل لموظفي الأمن الميداني في فترة 2010-2011. وأقيمت حلقتا عمل إضافيتان لكبار مسؤولي الأمن الإقليميين في عام 2011، وانصب التركيز خلالها على التوجه الاستراتيجي لشعبة الأمن الميداني.

نظام إدارة معلومات الأمن وتحليلها

84- يوجد "نظام إدارة معلومات الأمن وتحليلها" (SIMSAS) الذي وضعته شعبة الأمن الميداني في موقع بوابة اللوجستيات في **البرنامج**. ويمكِّن هذا النظام موظفي الأمن ومنسقي شؤون الأمن من إدارة المعلومات المتصلة بأمن وسلامة موظفي **البرنامج** وممتلكاته وعملياته. ويدعم التحليل الذي تجريه شعبة الأمن الميداني عمليات التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة باستراتيجيات حماية الموظفين والممتلكات.

المراجعة

85- حصلت شعبة الأمن الميداني في عملية المراجعة التي أجراها مكتب المراجعة الداخلية في عام 2011 على تقدير "مُرضٍ جزئياً". وأشار التقرير إلى أن الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر تؤدي وظيفتها، ولكنها في حاجة إلى تحسين. وسلطت الدراسة الاستقصائية التي أُجريت للمكاتب القطرية الضوء على تقدير تلك المكاتب للدعم المقدَّم من شعبة الأمن الميداني، وبخاصة في حالات الحوادث الحرجة. وحدَّدت عملية المراجعة تسعة مخاطر متوسطة النطاق، ولكنها لم تشر إلى أي مجالات شديدة الخطورة؛ وتعكف شعبة الأمن الميداني على تنفيذ التوصيات في غضون الفترات الزمنية المتفق عليها.

مبادرة إنقاذ الأرواح معاً

86- تشكل مبادرة "إنقاذ الأرواح معاً" إطاراً للتعاون في المسائل الأمنية بين منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتعتمد المنظمات غير الحكومية في العادة على استراتيجيات القبول التي تشمل تكوين علاقات مع الجهات الفاعلة المحلية لتأكيد حياديتها؛ على أن فعالية تلك الاستراتيجيات في حد ذاتها يمكن أن تكون محدودة في ظل ازدياد التقلبات في البيئات التشغيلية. ومن جهة أخرى، يزداد اعتماد الأمم المتحدة على تدابير من قبيل الحماية والردع. ويكفل التعاون دعم المنظمات غير الحكومية في مواصلة أداء واجبها في رعاية الموظفين والتأكد من أنها تأخذ بعين الاعتبار استراتيجيات الردع والحماية.

87- ومن التطبيقات العملية لهذه المبادرة نموذج **البرنامج** في "التوزيع المأمون" الذي يحدد مقتضيات سلامة وأمن الموظفين، والشركاء المتعاونين، والمستفيدين في محاور التوزيع ومواقع المشاريع، ويضمن أن كل الجهات الفاعلة يمكنها المساهمة في تهيئة وصون بيئة تشغيلية آمنة.

تقرير عن صندوق الطوارئ الأمنية في البرنامج

88- يكمِّل صندوق الطوارئ الأمنية تكاليف متطلبات الأمن التي لا تغطيها المشاريع القطرية بغرض تحسين السلامة المادية والأمن التشغيلي.

89- ووافق المجلس بعد اعتماد خطة الإدارة (2010-2011) في دورته العادية الثانية لعام 2009 على ترحيل مبلغ 14.5 مليون دولار أمريكي من أصل 22.5 مليون دولار أمريكي كانت قد صدرت في عام 2008 موافقة على تخصيصها من الحساب العام لتحسينات الأمن الميداني.

90- وتنفصل تكاليف إدارة الأمن ومعايير العمل الأمنية الدنيا عن تكاليف نقل المكاتب والتخفيف من أثر الانفجارات، وهي تكاليف تتطلب ترخيصاً من لجنة أمن المباني. ورصدت في الفترة 2010-2011 اعتمادات من صندوق الطوارئ الأمنية لنقل المكاتب والتخفيف من أثر الانفجارات، وتقييم الانفجارات، ومعدات الأمن، وحماية المرافق، والتدريب، وعمليات تقييم الأمن، وتعيين الموظفين.

الجدول 5: صندوق الطوارئ الأمنية، 2010-2011 *(دولار أمريكي)*

	المخصصات	الالتزامات
إدارة الأمن ومعايير العمل الأمنية الدنيا		
الموظفون	4 616 681	4 324 861
الاستشاريون	603 110	578 812
المعدات	2 809 433	2 796 960
تدابير حماية المرافق	431 525	415 493
التدريب	850 385	849 300
التقييم الأمني	525 318	520 034
أشغال البنية الأساسية الكبيرة		
نقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات	4 663 548	4 031 976
المجموع	**14 500 000**	**13 517 436**

91- وبموافقة المجلس على التحديث الرابع لخطة **البرنامج** للإدارة للفترة 2010-2011 في دورته العادية الأولى لعام 2011، تم اعتماد نفقات تكميلية تصل إلى 10.2 مليون دولار أمريكي لتحسينات الأمن الميداني، على أن تموَّل من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة.

الجدول 6: صندوق الطوارئ الأمنية لعام 2011 *(دولار أمريكي)*		
	المخصصات	**الالتزامات**
إدارة الأمن ومعايير العمل الأمنية الدنيا		
الموظفون	390 000	334 014
الاستشاريون	216 076	168 977
المعدات	1 351 667	1 249 036
تدابير حماية المرافق	432 766	374 400
التدريب	816 804	762 429
التقييم الأمني	343 687	307 236
أشغال البنية الأساسية الكبيرة		
نقل المكاتب والتخفيف من آثار الانفجارات	4 100 000	2 285 295
المجموع	**7 651 000**	**5 481 387**

المصدر: النسخة الثانية من شبكة **البرنامج** ونظامه العالمي للمعلومات، 1 فبراير/شباط 2012.

92- وبعد الموافقة على خطة الإدارة (2010-2011) في الدورة العادية الثانية لعام 2009، وافق المجلس على إنشاء حساب خاص بالأمن يشمل 9.6 مليون دولار أمريكي لتغطية تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، ومبلغ 7.3 مليون دولار أمريكي لصندوق الطوارئ الأمنية. وسوف تستخدم سلفة قدرها 16.9 مليون دولار أمريكي من مرفق رأس المال العامل لسداد المدفوعات، و10 ملايين دولار أمريكي من الحساب العام لتغطية المبالغ التي لا يمكن تحميلها على المشاريع. وتبحث شعبة الميزانية والبرمجة وشعبة الأمن الميداني الآليات الممكنة لاسترداد التكاليف. وتشير الخطط أيضاً إلى أن لجنة أمن المباني ستجيز اعتباراً من عام 2012 تكلفة إجراء تعزيزات مهمة أو تحسينات هيكلية في الأمن المادي، ولا سيما تدابير التخفيف من آثار الانفجارات، وسوف ترصد تلك التكاليف في ميزانية تكاليف الدعم المباشرة في المكاتب القطرية بالتشاور مع شعبة الأمن الميداني.

حصة إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن والبرنامج من تكاليف الأمن المتصلة بالميدان في الأمم المتحدة 2010-2011

93- وافق المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2005 على تقديم دعم مالي للأمين العام في تنفيذ نظام موحَّد لإدارة الأمن. ويشمل هذا الدعم العمل مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى لوضع سياسات ومعايير أمنية.

94- وبلغت الميزانية التي اعتمدتها الجمعية العامة (A/64/6/(Sect.34)/Add.1) لتكاليف الأنشطة الأمنية الميدانية المشتركة التمويل في إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن 209.9 مليون دولار أمريكي للفترة 2010-2011 مقابل 174.4 مليون دولار أمريكي لفترة السنتين السابقة. وتبلغ ميزانية تكاليف الأمن المتصل بالميدان 110.5 مليون دولار أمريكي لفترة السنتين 2011-2012 ((A/66/6 (Sect. 35)؛ ولا تشمل هذه الميزانية بوليصة تأمين الأمم المتحدة ضد الأفعال الكيدية التي لا يشترك فيها **البرنامج**.

95- وفي إطار صيغة تقاسم التكاليف، بلغت حصة **البرنامج** المتوقعة 24.4 مليون دولار أمريكي للفترة 2010-2011، وتبلغ حصته المتوقعة لعام 2012 ما قيمته 9.6 مليون دولار أمريكي تدرج ضمن الحساب الخاص الجديد. واستند ذلك إلى عدد موظفي **البرنامج** في الميدان حسب ما حددته وثيقة مجلس الرؤساء التنفيذيين "ترتيبات تقاسم التكاليف للأنشطة الممولة بصورة مشتركة" (CEB/2009/HLCM/FB/8). على أن استعراض ميزانية إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن يشير إلى أن حصة **البرنامج** لعام 2012 ستزداد على الأرجح لتصل إلى 11 مليون دولار أمريكي. وعلى غرار السنوات السابقة، ستقيَّد أي أرصدة غير منفقة من الجزء المخصص لتقاسم التكاليف في ميزانية إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لحساب الوكالات المشاركة.

الجدول 7: تكاليف الأمم المتحدة المتصلة بالأمن (*ملايين الدولارات الأمريكية*)

	مجموع تكاليف إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن	حصة البرنامج
2003–2002	42.9	6.5
2005–2004	113.1	13.2
2007–2006	172.3	*20.2
2009–2008	174.4	17.3
2011–2010	209.9	**24.4
2012	*** 110.5	9.6

* تم الحصول على ائتمان قدره 3.2 مليون دولار أمريكي في عام 2006.

** تم الحصول على ائتمان قدره 1.4 مليون دولار أمريكي في عام 2010.

*** وفقاً للميزانية المقترحة لإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن لعام 2012.

96- ويدعم **البرنامج**، بصفته عضواً في الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في تعزيز شفافية ميزانية الحساب المشترك التمويل الذي يشكل حالياً بنداً دائماً في جدول الأعمال. وتسعى إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن إلى تحسين شفافية النفقات المحلية التي يتم تقاسم تكاليفها عن طريق تحديد النفقات التي تتجاوز الحدود المقررة وقيد التكاليف الفعلية لأمن البرامج بدقة أكبر.

97- ويتولى **البرنامج** رئاسة فريق عامل أنشأته شبكة المالية والميزانية لاستعراض آليات تقاسم التكاليف بين منظمات الأمم المتحدة ولوضع نموذج للمستقبل يكفل الشفافية وإمكانية التنبؤ والمساواة في تخصيص ميزانية الأنشطة المشتركة التمويل. ويستكشف الفريق العامل أيضاً سُبل توزيع تكاليف الأمم على البرامج. ومن المتوقع أن ينهي الفريق عمله في يوليو/تموز 2011 بتقرير نهائي يعرض على شبكة المالية والميزانية.

الخطوات المقبلة

98- ترمي استراتيجية الأمن إلى التصدي للتحديات الأمنية الجديدة والبيئات الأمنية المعقدة التي يعمل فيها **البرنامج**. وتعترف الاستراتيجية بالحاجة إلى المرونة وضرورة تمكين العمليات وليس عرقلتها من أجل ضمان تحقيق أهداف **البرنامج**. وعن طريق العمل مع أصحاب المصلحة لتوسيع دائرة الفهم وتحسين الكفاءة، ستقوم شعبة الأمن الميداني بتعميم الأمن في التنظيم والعمليات داخل **البرنامج** لتمكين المديرين من فهم بيئة المخاطر واتخاذ قراراتهم بناءً على ذلك.

99- وسوف تواصل شعبة الأمن الميداني العمل كعضو في نظام إدارة الأمن في الأمم المتحدة وكذلك مع الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية لوضع سياسات لإدارة المخاطر، وتلافي ازدواجية الجهود، وصون الموارد. ويسلِّم **البرنامج** بالقاعدة التي تقول "لا برنامج دون أمن"، و"لا أمن دون موارد"، ويجب مواصلة السعي لإيجاد التمويل اللازم لإدارة المخاطر الأمنية في الظروف المعقدة التي يعمل فيها. ويجب أن يأخذ **البرنامج** بثقافة أمنية منبعها "كيفية البقاء" حتى يتمكن من التصدي للجوع في العالم أجمع.

الجدول 8: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته في عام 2011: جميع الأنواع

أنواع الحوادث	مجموع 2005	مجموع 2006	مجموع 2007	مجموع 2008	مجموع 2009	مجموع 2010	مجموع 2011	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل في 2005	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل في 2006	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل في 2007	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل في 2008	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل في 2009	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل في 2010	مجموع الحوادث المتعلقة بالعمل في 2011
وفاة	16	13	17	11	17	15	**9**	3	0	4	3	5	1	**6**
إصابات	20	14	8	20	23	23	**21**	9	2	4	7	13	10	**7**
احتجاز	30	25	26	45	48	56	**52**	17	18	12	20	29	30	**23**
اختطاف	0	0	0	0	0	0	**2**	0	0	0	0	0	0	**2**
خطف لفترة قصيرة	0	0	0	0	0	0	**2**	0	0	0	0	0	0	**2**
المجموع الفرعي	**66**	**52**	**51**	**76**	**88**	**94**	**86**	**29**	**20**	**20**	**30**	**47**	**41**	**40**
إخلاء	4	1	2	4	0	0	**8**	4	1	2	4	0	0	**8**
نقل	23	28	16	19	22	22	**14**	23	28	16	19	22	22	**14**
إجلاء طبي	23	8	19	11	21	29	**23**	23	8	19	11	21	29	**1**
المجموع الفرعي	**50**	**37**	**37**	**34**	**43**	**51**	**45**	**50**	**37**	**37**	**34**	**43**	**51**	**23**
سرقة	85	91	89	104	74	101	**163**	63	64	80	75	62	77	**103**
سلب	34	21	80	121	92	131	**80**	22	2	68	94	59	87	**44**
اعتداء	14	9	29	30	8	17	**29**	11	5	21	14	3	8	**13**
سرقة سيارات	14	4	5	17	8	7	**3**	13	4	5	15	5	4	**2**
إعادة تعبئة الأغذية	10	1	0	0	0	0	**4**	10	1	0	0	0	0	**4**
سطو	9	13	10	17	23	35	**105**	5	6	4	5	5	2	**51**
إتلاف ممتلكات البرنامج	2	8	15	19	21	30	**50**	2	8	15	19	21	30	**41**
تهديد	25	12	22	29	24	34	**30**	20	9	18	18	18	23	**19**
تحرش	2	5	8	17	15	9	**111**	2	3	4	11	8	6	**7**
حوادث سير	56	52	64	86	121	140	**128**	38	40	49	69	93	111	**93**
حوادث طيران	8	6	5	2	1	5	**6**	8	6	5	2	1	5	**6**
حوادث أخرى	38	59	69	105	102	131	**55**	37	47	52	87	78	108	**45**
المجموع الفرعي	**297**	**281**	**396**	**547**	**489**	**640**	**764**	**231**	**195**	**321**	**409**	**355**	**461**	**428**
المجموع	**413**	**370**	**484**	**657**	**620**	**785**	**895**	**310**	**252**	**378**	**473**	**445**	**553**	**491**

الملحق

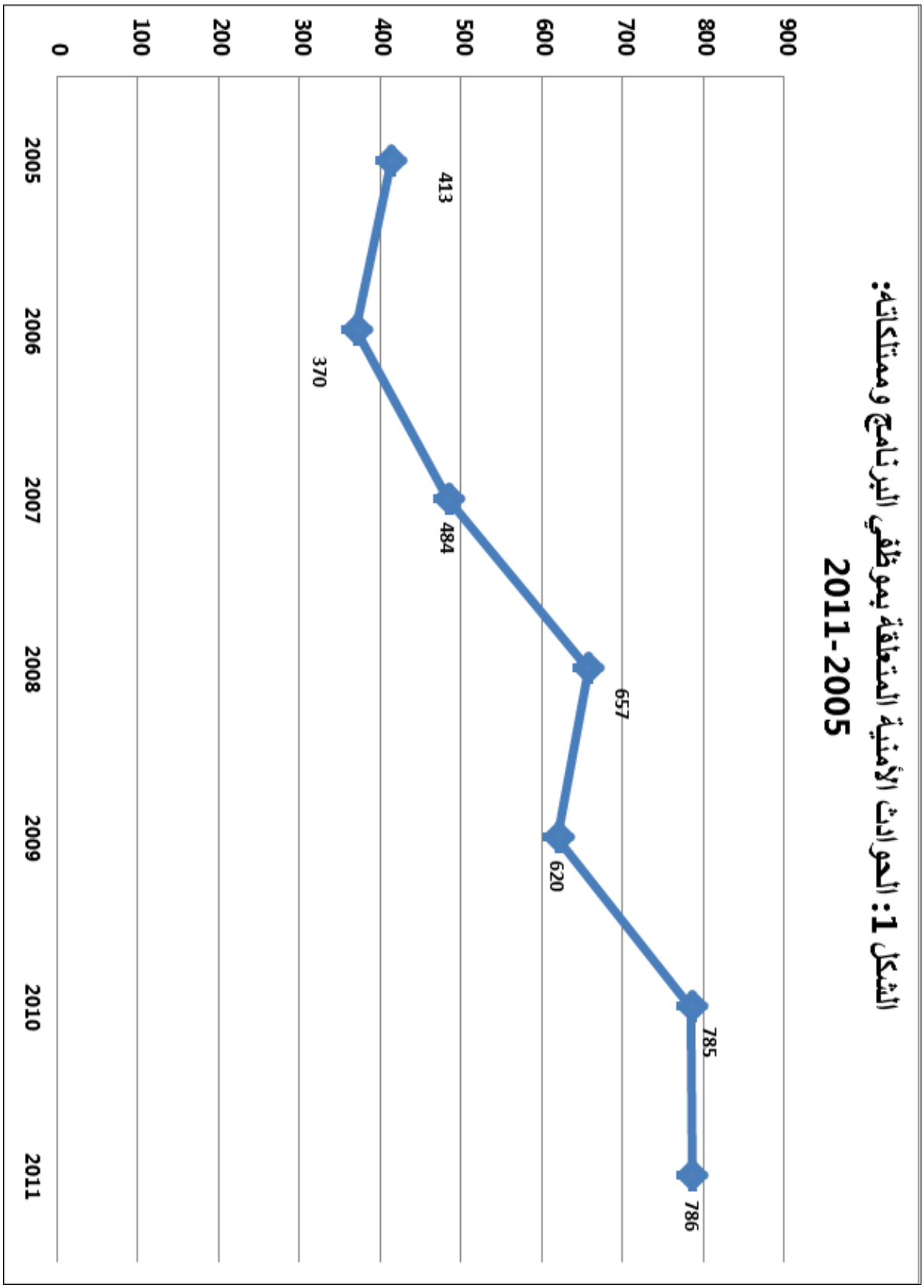
الشكل 1: الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته:
2011-2005
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
413
370
484
657
620
785
786

الشكل 2: البلدان التي شهدت أعلى معدلات الحوادث الأمنية المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته في عام 2011

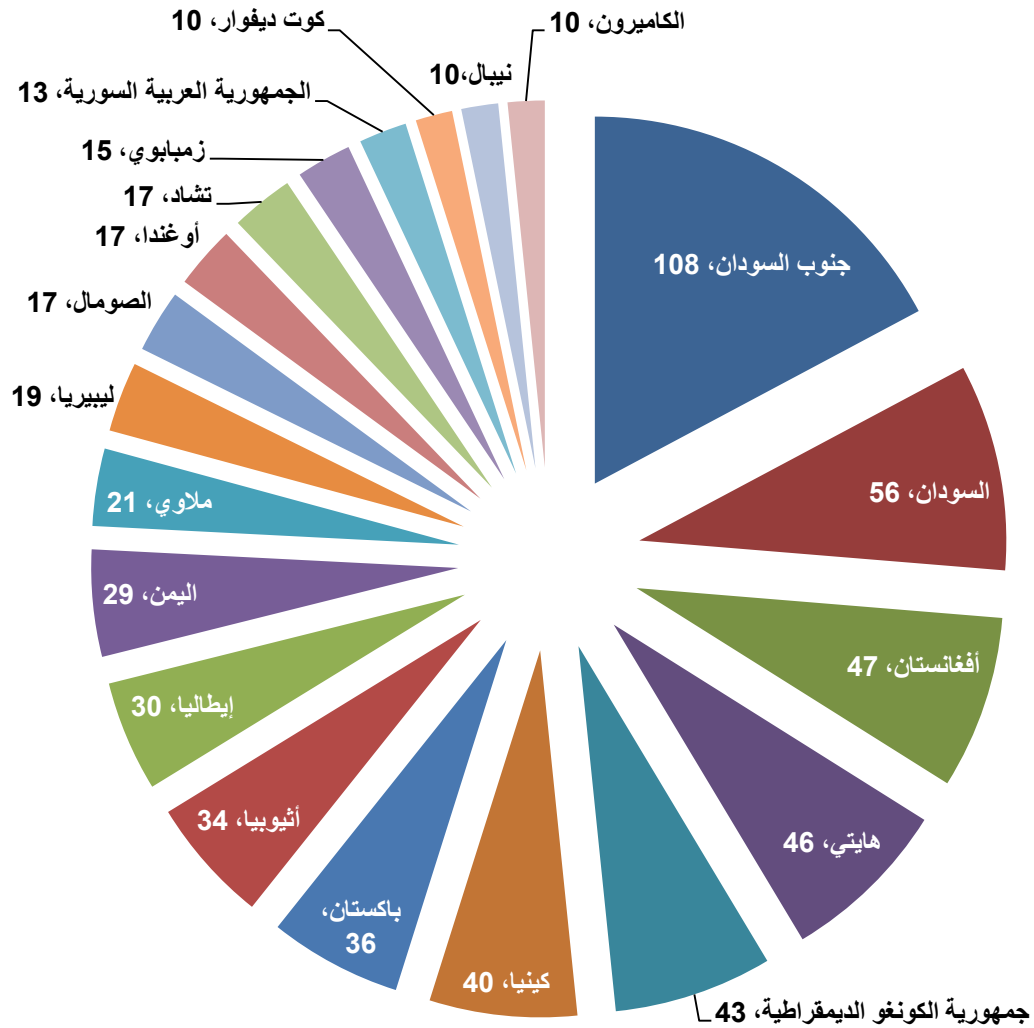

الشكل 3: البلدان التي شهدت أكبر عدد من الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته في الفترة 2006-2011

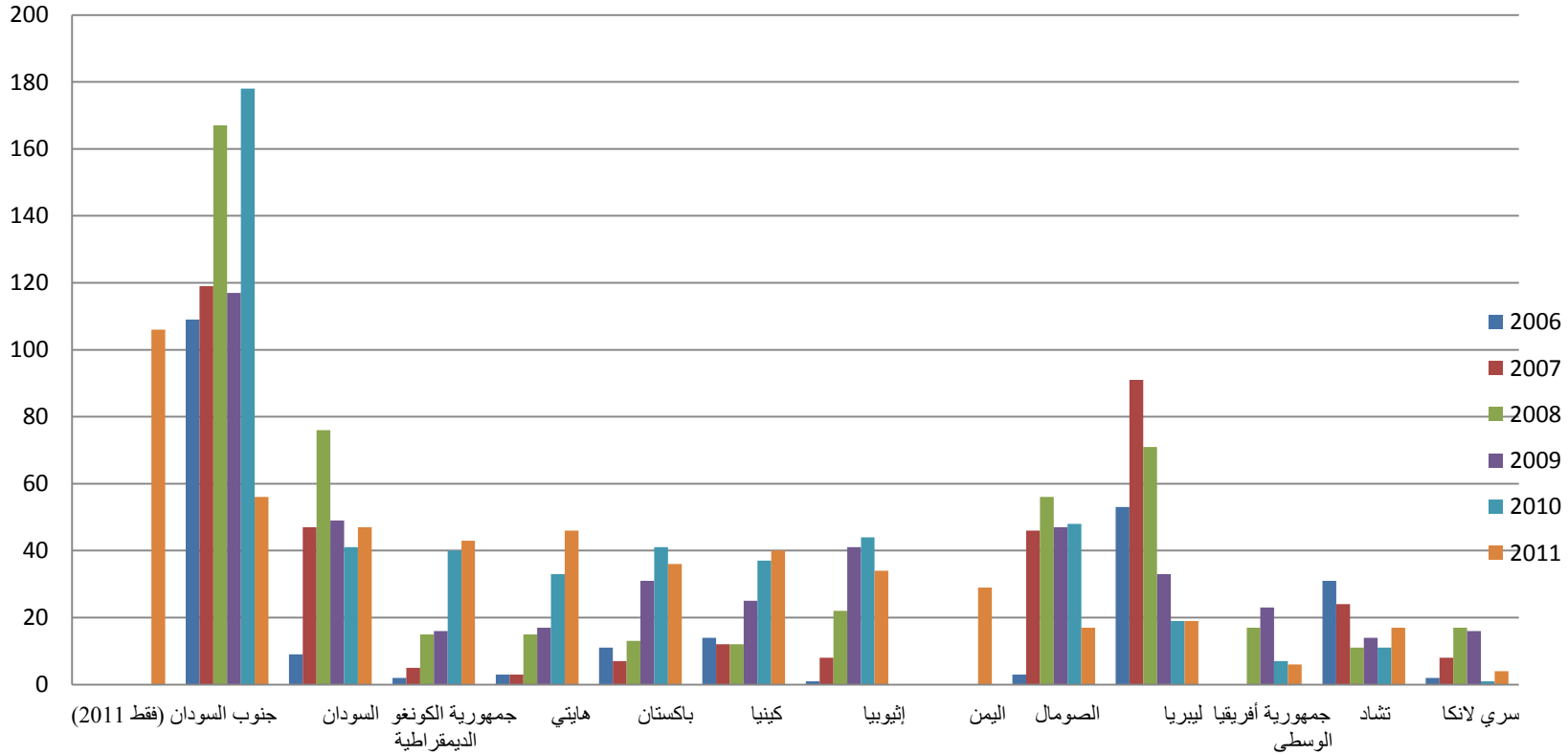

الشكل 4: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته في عام 2011، حسب المكتب الإقليمي

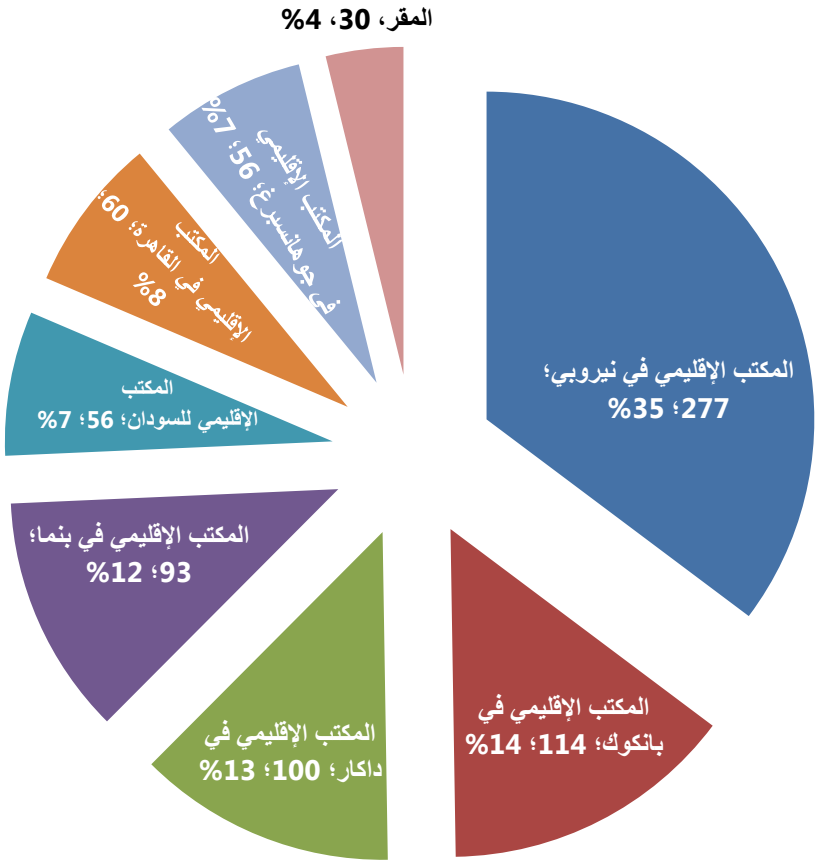

الشكل 5: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته في الفترة 2008-2011، حسب المكتب الإقليمي

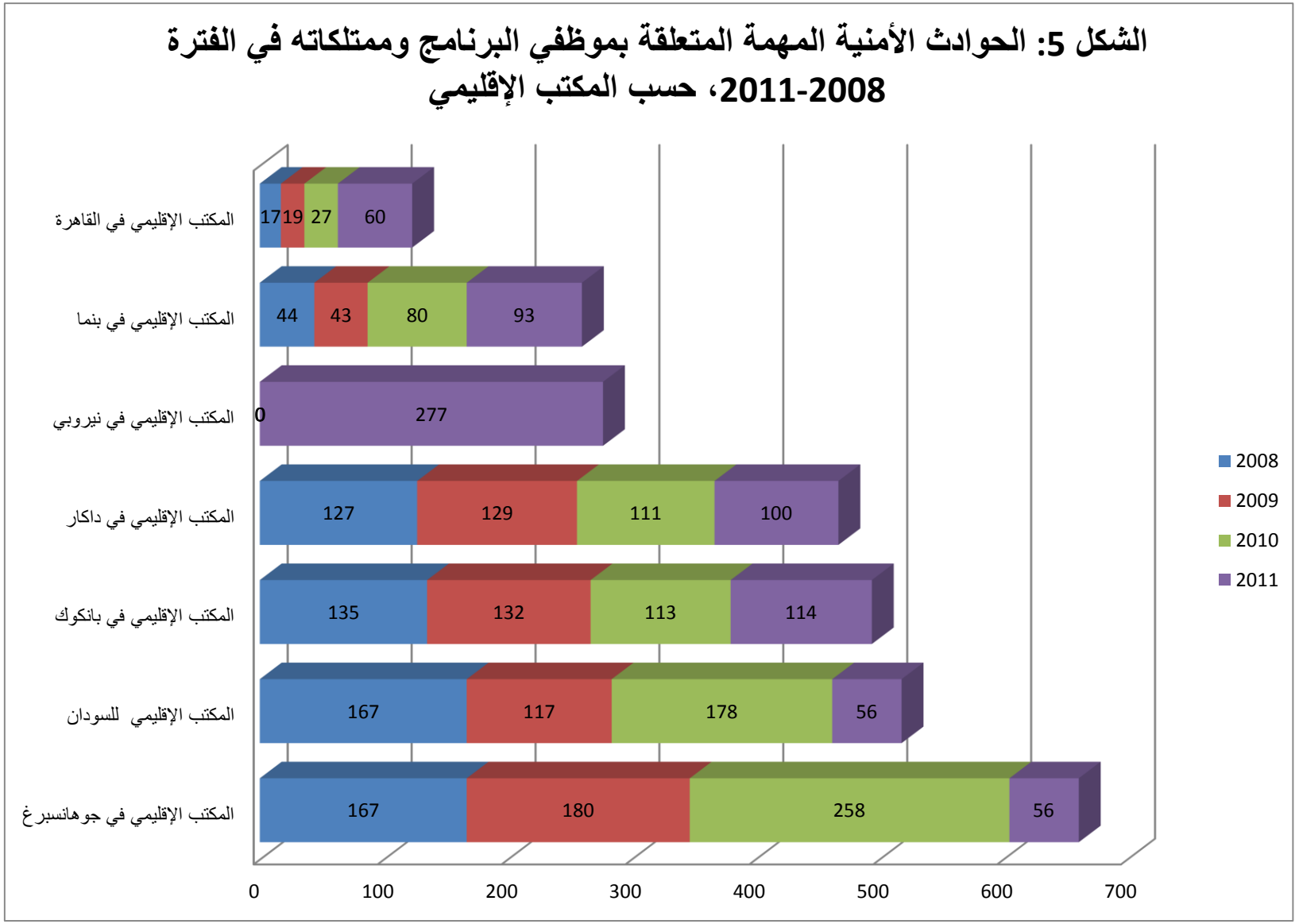

الشكل 6: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته في المكتب الإقليمي في بنما (أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي): 2005-2011

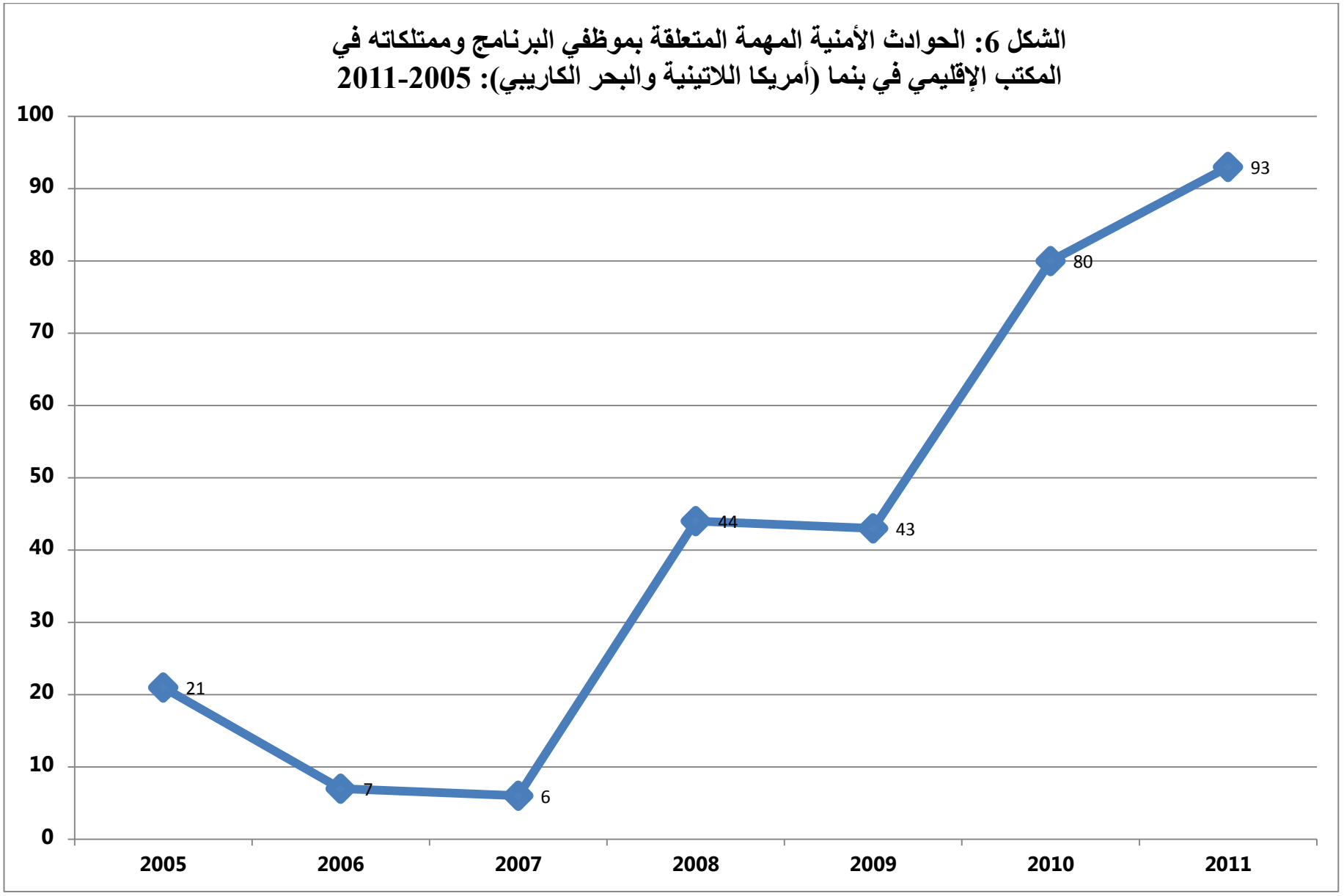

الشكل 7: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته في عام 2011:
الجرائم المتعلقة بالممتلكات

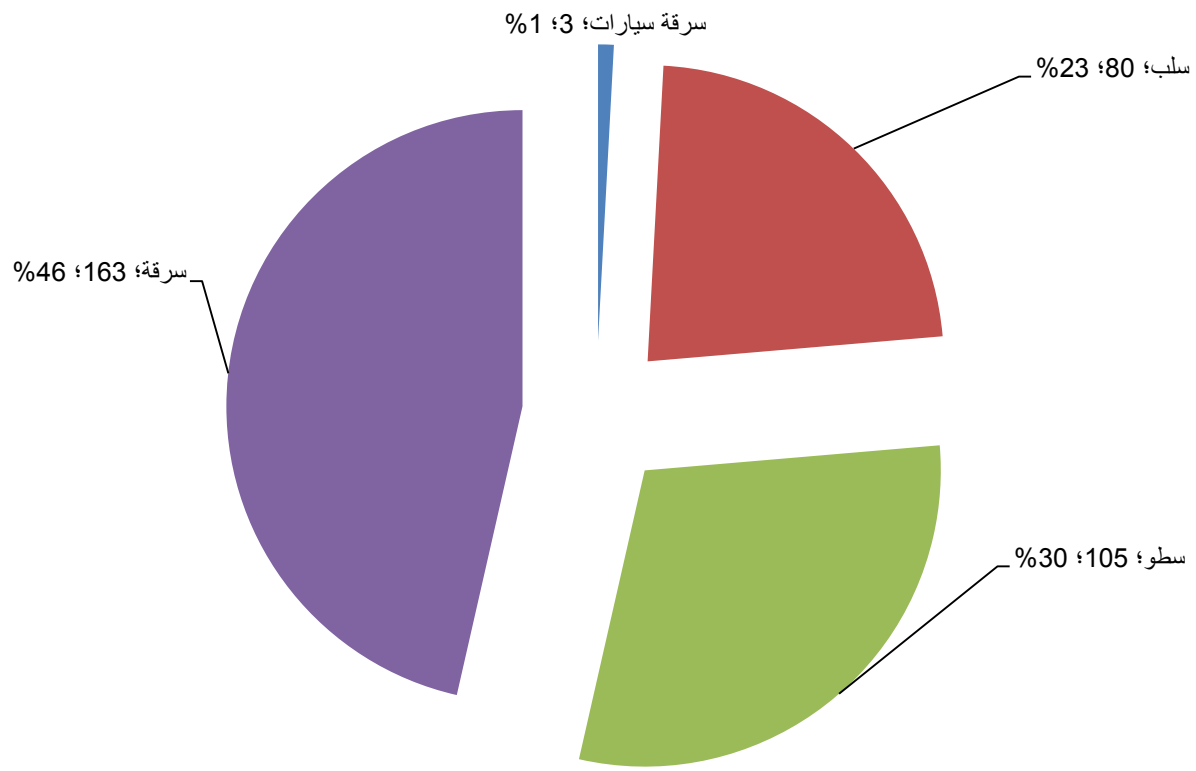

الشكل 8: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته في الفترة 2005-2011:
الجرائم المتعلقة بالممتلكات

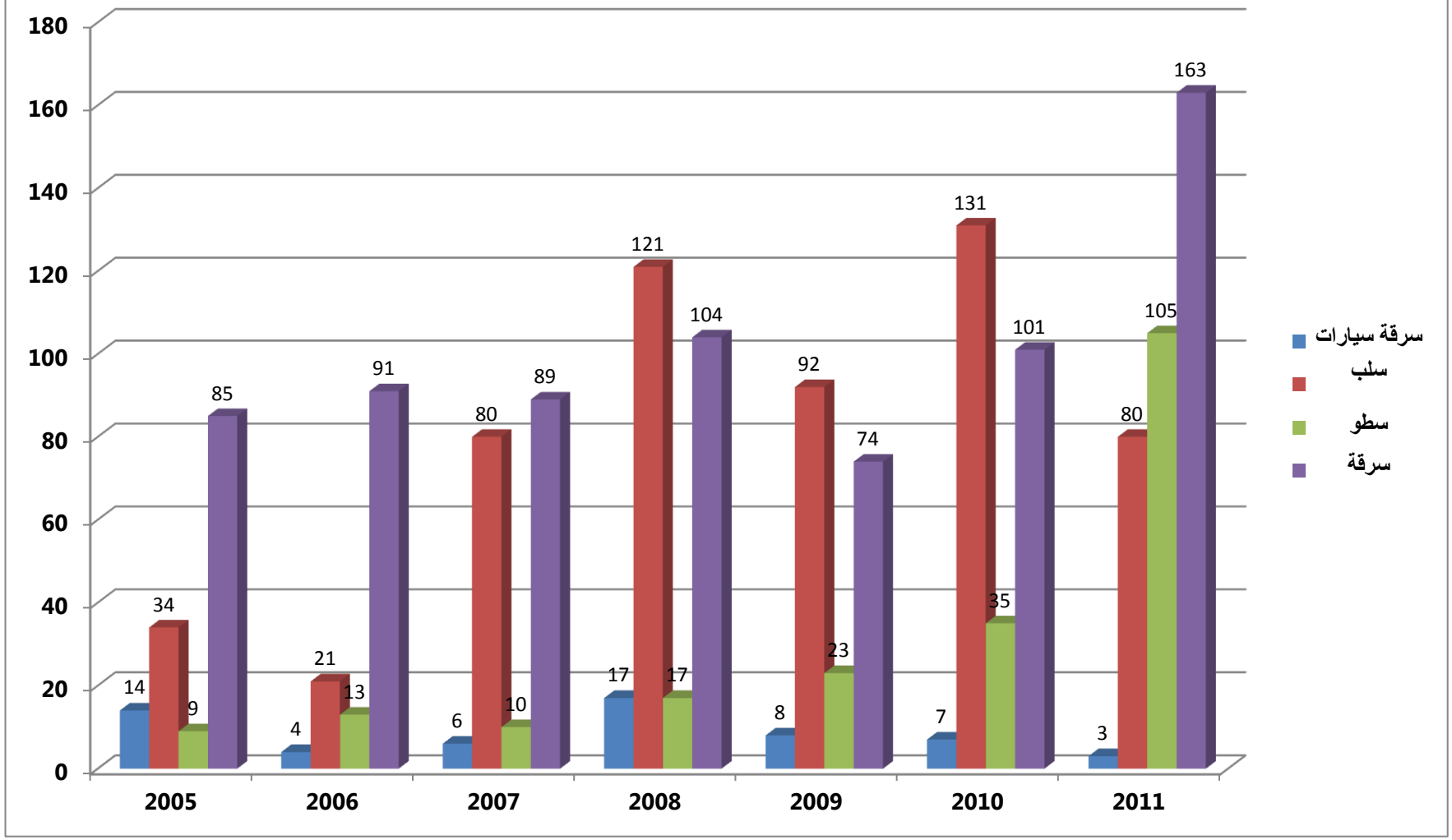

الشكل 9: البلدان التي شهدت أكبر عدد من الهجمات على شاحنات الشركات المتعاقدة في عام 2011

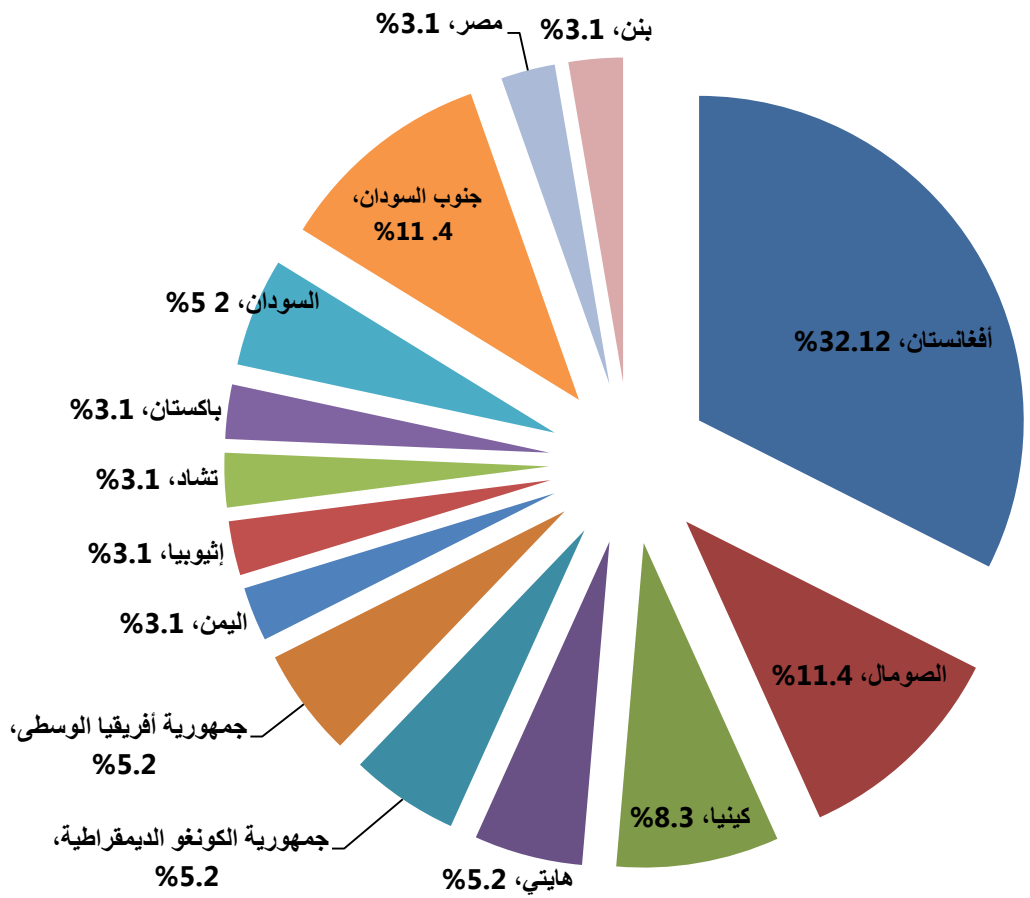

الشكل 10: البلدان التي شهدت أكبر عدد من الهجمات على شاحنات الشركات المتعاقدة في الفترة 2008-2011

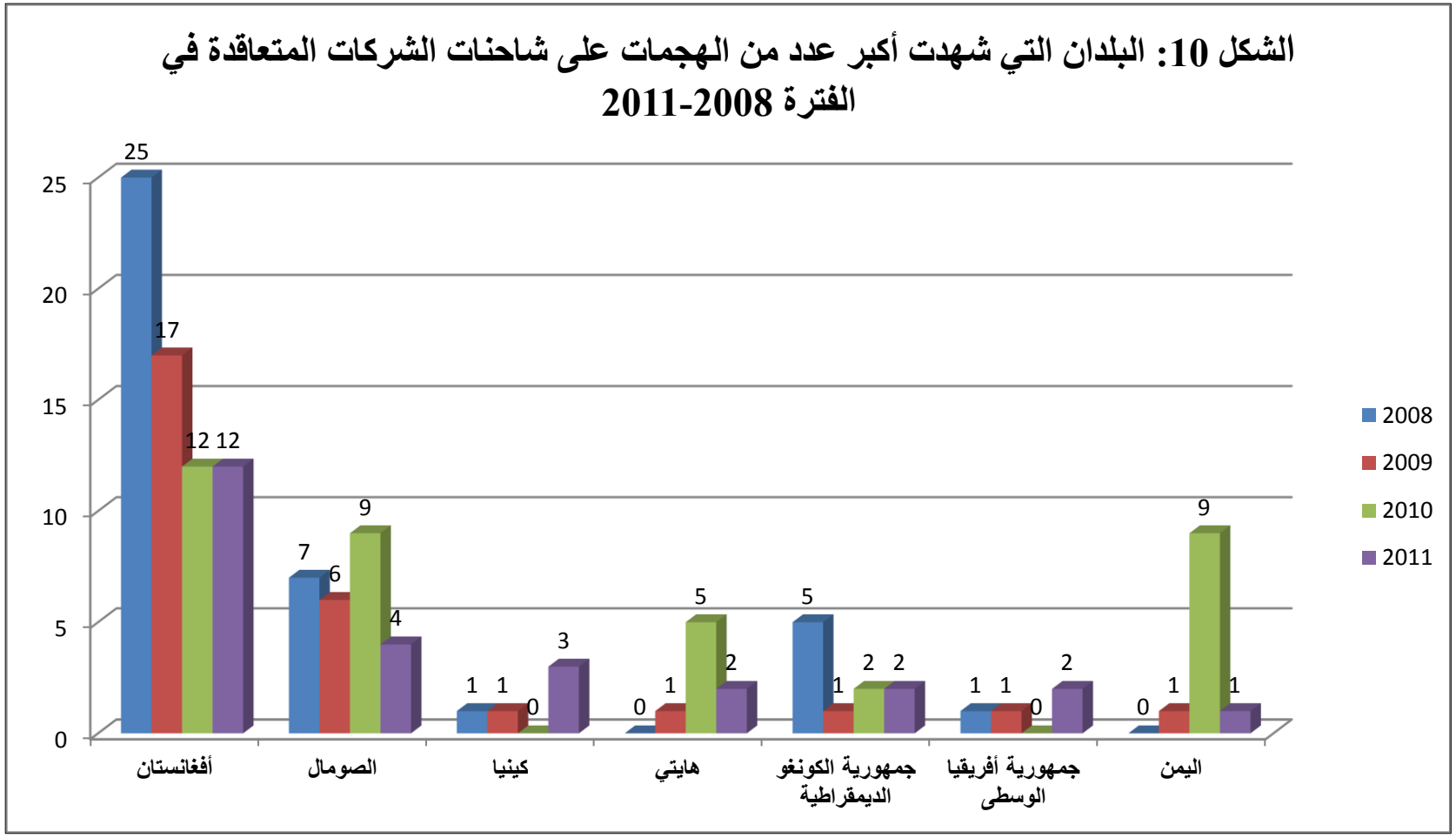

الشكل 11: حوادث السير المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته: 2005-2011

الشكل 12: حوادث السير المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته: 2008-2011، حسب المكتب الإقليمي

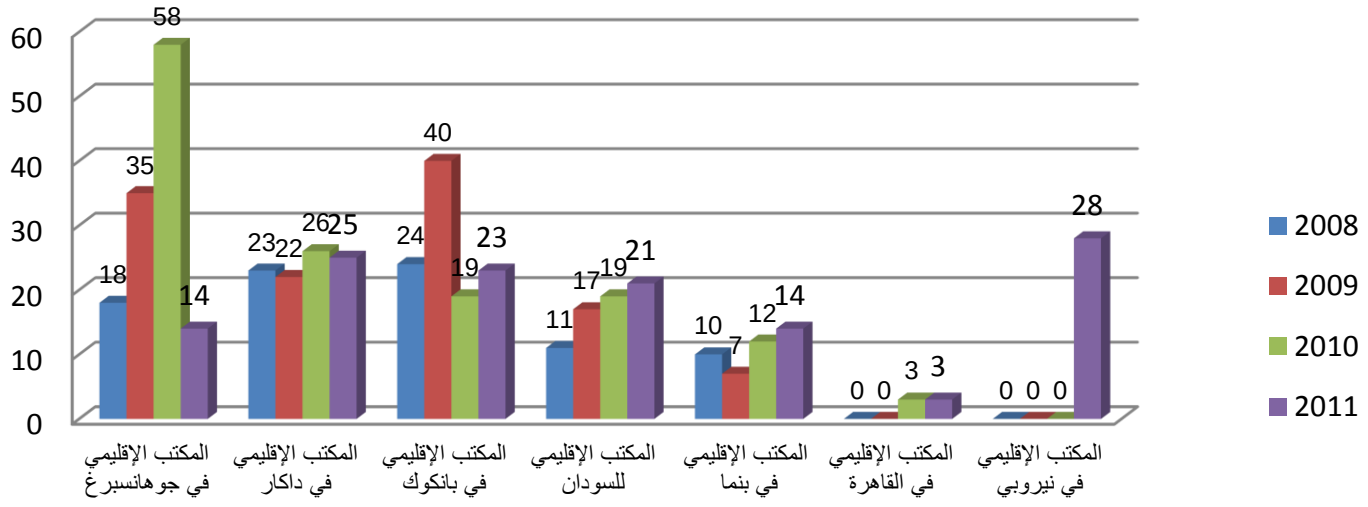

الشكل 13: الحوادث الأمنية المهمة المتعلقة بموظفي البرنامج وممتلكاته: 2005-2011، حسب نوع الحادث

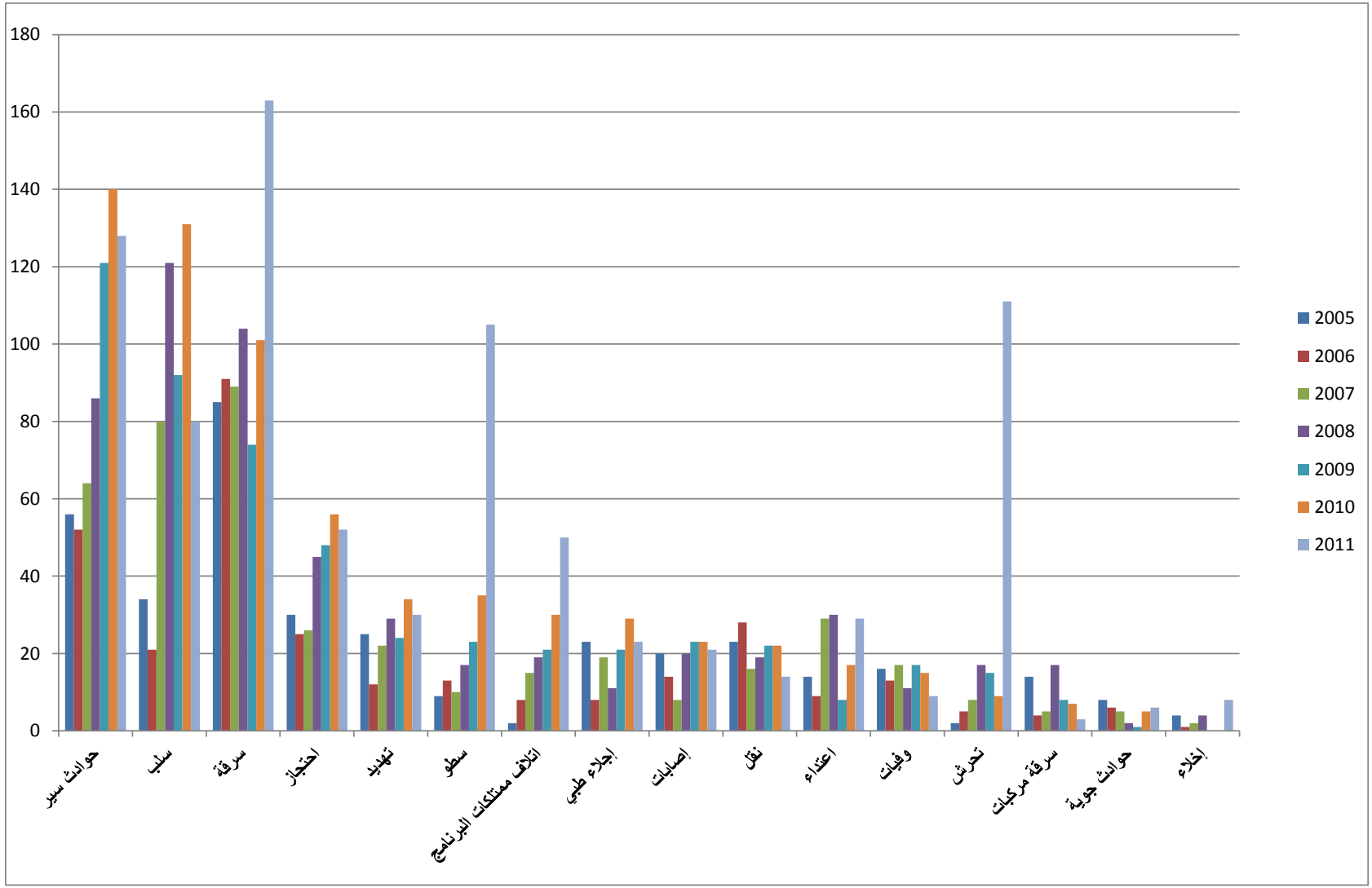

AM-EBA2012-11080A